



جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع:

دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

-دراسة حالة وحدة الأثاث والبناء والمعدي ex sotramet

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إشراف الأستاذة:

د. مقراب سارة

إعداد الطالبتين:

عراج خليفة

بن عامر سمية

لجنة المناقشة

رئيسا

مشرفا

ممتحنا

الأستاذ:

الاستاذ: مقراب سارة

الاستاذ:

السنة الجامعية : 2022-2021

الشكر

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه إذا رزقنا وألممنا الصبر و البثابة و وفقنا لإنهاء هذا العمل، ونسأله تعالى من فضله العظيم أن يزيدنا علما وتعلما ويسر لنا أمرنا فله الحمد والشكر والثني عليه الخير كله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .
وإعترافنا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر وخاصة الى كل من مد لنا العون والمساهمة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل

كما نتفضل بأحر

نشكر الأستاذة المشرفة المحترمة: " مقراب سارة " التي ساهمت

بنصائحها ولم تبخل علينا بجهودها لإنجاز هذا العمل بكل موضوعية

ولا ننسى أن نشكر كل من شارك في عمل هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة أو دعاء .

كما نتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة اللذين قبلوا مناقشة هذا البحث، ومنحنا جزء

من وقتهم الثمين لتقييم هذا العمل

نسأل الله العلي القدير أن ينفع هذا العمل قارئه ، أن يتقبله في ميزان الحسنات إنه

سميع قريب مجيب الدعوات.

وشكرا جزيلا.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى:

التي كانت ولا تزال دائما شلالا من العنان

أكرم إمرأة وأدفعى حزن وأحق الناس بصحبتى إلى عيني ونبراس حياتي من رافقتني

دعواتها في دربي ومشواري إلى من حملتني وهن على وهن

إلى من سهرت الليالي، حفظها الله وأطال في عمرها "أمي خالية"

إلى أبي الغالي.

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة

إلى كل الأصدقاء

والى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

خليقة

إهداء

الى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها وأول الناس بصحبتني
الى نبع العنان الصافي ذلك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة التي
طابتة الفضل علي التي ممما فعلت وقلت كتبت لن أوفيقا حقها ولن أرد لها

فضلها الأبدى

" أمي العزيزة " حفظها الله و أطال الله في عمرها.

الى أبي الغالي.

الى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي سندا في هذه الحياة إخوتي

والى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

سهيبة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة معلومات المحاسبية من خلال دراسة ميدانية على عينة من موظفي مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني Ex_sotramet خميس مليانة ولاية عين الدفلي، وبهدف معالجة الدراسة قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم إستمارة إستبيان لغرض جمع البيانات من أفراد العينة وتم إستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss) لتحليل البيانات، بالإضافة إلى برنامج (Excel)، وقد توصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للمراجع الداخلي دور كبير في تأكيد الثقة بالمعلومة المحاسبية خاصة ماتوفرت فيه المؤهلات التي تدعمه في ذلك، والإلتزام بتطبيق المعايير والأسس والمبادئ التي تحكم المراجعة الداخلية، وبيان مدى أهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في آلية المراجعة على ضبط فاعلية وكفاءة المراجعة وبالتالي جودة المعلومة المحاسبية من وجهة نظر مراجعي الحسابات.

الكلمات المفتاحية: مراجعة داخلية، نظام المعلومات المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، كفاءة المراجع الداخلي.

abstract

This study aims to clarify the role of internal auditing in improving the quality of accounting information through a field study on a sample of employees of the Furniture and Metal Building Unit Foundation, Khamis Miliiana, Ain Defla State. The statistical package for social sciences (spss) was used to analyze the data in addition to the (Excel) program. The foundations and principles that govern the internal audit, and the extent of the Importance of using information technology in the audit mechanism to control the effectiveness and efficiency of the audit, and thus the quality of the accounting information from the point of view of the auditors .

Keywords: internal audit, accounting information system, quality of accounting information, efficiency of internal auditor

فهرس المحتويات:

.....	الشكر
.....	إهداء
.....	مخلص الدراسة
.....	فهرس المحتويات:
.....	قائمة الأشكال
أ.....	مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

6	تمهيد
7	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية
7	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية
14	المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية ومراحلها
17	المطلب الثالث: مقومات ووظائف المراجعة الداخلية
20	المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المحاسبية
20	المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية
27	المطلب الثاني: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها
29	المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية
31	المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية
34	المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:
36	خلاصة:

الفصل الثاني: أثر المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني

Ex- Sotramet

38	تمهيد
39	المطلب الأول: تقديم التدقيق الداخلي في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني Ex- Sotramet
.....	المطلب الثاني: مسار عملية التدقيق الداخلي بوحدة الأثاث والبناء المعدني ووظائف المراجع الداخلي في تدقيق
39	الحساب والقوائم المالية

42	المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية
42	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
42	المطلب الأول: منهجية الدراسة
43	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
44	المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
44	المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية
50	المطلب الثاني: دراسة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة
52	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليلها
53	خلاصة:
Erreur ! Signet non défini.....	خاتمة:
59	قائمة المراجع:
61	الملاحق

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: يوضح أهداف المراجعة الداخلية: 13.....
- الشكل رقم 2: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB: 22.....
- الشكل رقم 3: مكانة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة: 39.....
- الشكل رقم 4: نموذج الدراسة: Erreur ! Signet non défini.
- الشكل رقم 5: توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي 45.....
- الشكل رقم 6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية 46.....
- الشكل رقم 7: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة 48.....
- الشكل رقم 8: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي 49.....

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: التطور التاريخي للمراجعة: 8
- الجدول رقم 2: وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بها: 19.....
- الجدول رقم 3: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة: 44.....
- الجدول رقم 4: معاملات الثبات: 44.....
- الجدول رقم 5: توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي 45.....
- الجدول رقم 6: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية 46.....
- الجدول رقم 7: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي 47.....
- الجدول رقم 8: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة: 48.....
- الجدول رقم 9: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي 49.....
- الجدول رقم 10: استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المراجعة الداخلية: 50.....
- الجدول رقم 11: استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات متغير أداء المؤسسة: 51.....
- الجدول رقم 12: معامل الارتباط بيرسن بين متغيرين الدراسة: 52.....
- الجدول رقم 13: لاختبار الفرضية الثانية التي جاءت على النحو التالي: 52.....

مقدمة

إزداد الإهتمام بالمحاسبة على مستوى الممارسة المهنية أو التعليم و التدريب، وهذا بسبب تزايد تعقد وتنوع أنشطة المؤسسات الإقتصادية، حيث تعتبر المحاسبة من أبرز أدوات والرقابة والتحكم في العمال، فالمنتجات المحاسبية (المعلومات المحاسبية) هي الأساس الذي يعتمد عليه المسيرين في إتخاذ القرارات وتقييم نتائج أعمالهم، مما زاد من حرصهم على ضرورة توفير المعلومات اللازمة لهاته الوظائف، وذلك لضمان وصول معلومات ذات دقة وموثوقة، الشكل الملائم والوقت المناسب والحكم الكافي، لتعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وهذا ما أدى بهم إلى القيام برقابة وتقييم لتلك المعلومات، من خلال تفعيل مهنة المراجعة وتطبيق المعايير المحاسبية، وذلك قصد إعداد تقارير مالية سليمة وفعالة من أجل إتخاذ قرارات ريشدة .

إن تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الصحة والمصدقية يتطلب إستخدام أدوات رقابية وتقييمية ،وهذا ماتوفره أعمال المراجعة الداخلية،حيث تعتبر من أهم الأدوات الرقابية الداخلية في المؤسسات الحديثة، ولهذا عرفت مهنة المراجعة الداخلية اهتماما متزايدا من العديد من الأطراف (ممارسين ،أكاديمين ،حكومات ،خبراءإلخ)، وهذا نظرا لعدة أسباب منها النهضة الصناعية التي شهدها العالم ،وما صاحبها من تزايد حجم المؤسسات وتوسع فروعها وتعقد أنشطتها وتطورها السريع ،ومن أهم من ذلك ظهور شركات المساهمة،وبالتالي انفصال الملكية (المالك)عن الإدارة (المسيرين)،الذي نتج عنه تعارض المصالح بين الطرفين ،وبالتالي حاجة المالك والمستثمرين لمعلومات محاسبية دقيقة، تترجم بشكل صحيح أداء المؤسسة وفعالية قرارات المسيرين، وهو ما توفره وظيفة المراجعة ،من خلال تحولها من المفهوم التقليدي الذي يهدف إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش إلى المفهوم الحديث الذي هدف لتصحيح الأخطاء بالإضافة إلى تقييم وتحسين فاعلية الرقابة الداخلية.

ويتمثل عمل المراجع الداخلي في التأكد حول سالمة ،دقة،موثوقية،ملائمة المعلومات المحاسبية في المؤسسات،وبتعبير آخر توافر معايير الجودة في المعلومات المحاسبية والمالية،وتكمن كفاءة المراجع الداخلية في الالتزام بالمعايير المتمثلة في معايير السمات والأداء،حيث يساهم في تتبع الثغرات وحالت عدم الكفاءة التشغيلية، وتخفيض حجم المخاطر التي تواجه المؤسسة، والتحقق من توافر السياسات والإجراءات المناسبة ، ومدى الإلتزام بها من طرف المسيرين والعاملين في المؤسسة .

ورغم أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية ،من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات ،قصد توفير الجودة في المعلومات، إلا أن الإهتمام بها في المؤسسات الجزائرية يبقى محدودا للغاية ،فأحيانا تغيب هاته الوظيفة كليا، خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحتى إن وجدت ،فإن ممارسة المراجعة تبقى هامشية وشكلية، وهو ما يحد من دورها في التأكد من سالمة المعلومات المحاسبية وخلوها من الأخطاء والتلاعب.

2- الإشكالية: لقد أدت أهمية المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات وفعالية الرقابة وتقييم الأداء، إلي ضرورة الإهتمام بنوعية وجودة المعلومات المحاسبية، حتى تكون مفيدة لمختلف الأطراف المستخدمة لها، وهو يتطلب

ضرورة توافر نظام كفاء وفعال للرقابة والمراجعة الداخلية في المؤسسة. وفي ضوء ما تقدم نلخص إشكالية البحث في سؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تؤثر المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء والمعدني؟

تتفرع هذه الاشكالية إلى أسئلة فرعية التالية؟

1 ماهي المراجعة الداخلية؟ وكيف تتم ممارستها في المؤسسة الاقتصادية؟

2 ماهي المعلومة المحاسبية ؟ وماهي الخصائص الي تضمن جودتها؟

3 ماهو دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة معلومات المحاسبية؟

4-كيف تساهم المراجعة الداخلية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لمؤسسة الأثاث والبناء المعدني
EX_Sotramet ؟

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة السابقة، سنحاول وضع واختبار الاجابات المسبقة التالية ،والتي تجسدها في شكل الفرضيات التالية :

3-الفرضيات:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية.

2- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية المراجعة الداخلية على تحسين جودة معلومات المحاسبية.

4 مبررات إختيار البحث

تعود الأسباب الأساسية لإختيار هذا الموضوع لما يلي :

- رغبة الباحث في تناول هذا الموضوع .
- رغبة في تطوير المعارف النظرية والمهارات العملية في مجال المراجعة والمحاسبة، مما سيشكل رصيذا إضافيا لنا في حياتنا الأكاديمية والعلمية في المستقبل.
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة الداخلية في ضبط جودة المعلومات المحاسبية.

5 أهداف الدراسة

- التعرف على الدور المهم للمراجعة الداخلية في المؤسسة.
- التعرف على أهم الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة.
- إبراز أهمية المراجعة الداخلية في مصداقية المعلومة المحاسبية.
- تحديد أثر ودور المراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية.

6 أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كونها تركز على موضوع مهم الا وهو مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن قيام نظام المعلومات المحاسبية بضمان الدقة والثقة في المعلومات المحاسبية وما ينجز عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المؤسسة باعتبار . المصدر الرئيسي لتدفقات ،والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبية، يستلزم التعمق المراجعة الداخلية.

7 حدود الدراسة

حدود موضوعية: تم التركيز على دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة معلومات المحاسبية في وحدة الأثاث والبناء المعدني.

حدود المكانية: إنحصر الإطار المكاني في دراسة الحالة في وحدة الأثاث والبناء المعدني.

حدود الزمنية: أما الإطار الزمني فتمثل في إجراء الدراسة على المعطيات الخاصة بسنة 2022.

8 منهج البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختيار الفرضيات ، تم إتباع المنهج " الوصفي التحليلي " حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة ، أما جزء التطبيقي فقد إعتدنا فيه المنهج التحليلي من خلال الاستبيان، بالاستعانة ببعض الادوات والطرق الإحصائية ، برنامج الاحصاء الوصفي SPSS بإضافة إلى برنامج Excel .

9 صعوبات البحث

من جملة الصعوبات التي واجهتنا خلال البحث نذكر منها مايلي :

- رفض وتماطل بعض أفراد عينة الدراسة الإجابة على أسئلة الاستبيان.
- ضيق الوقت .
- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بجوهر الموضوع .

10 هيكل البحث

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، إرتأينا تقسيم بحثنا إلى فصلين ، فصل نظري وفصل تطبيقي ، حيث سنتناول الفصل الأول الإطار النظري للمراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية، وأهم الدراسات السابقة التي إهتمت بهذين الموضوعين.

أما الفصل الثاني سنخصصه للجانب التطبيقي بعنوان " دراسة أثر المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني خميس مليانة بولاية عين الدفلي " والذي قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول سنتناول فيه دور المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية والمبحث الثاني سنتناول الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث عرض ومناقشة النتائج يضم صدق أداة الدراسة وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

وسنختم هذه الدراسة بخاتمة عامة نستعرض فيها أهم النتائج المتواصل إليها بالإضافة إلى تقديم جملة من التوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية

تمهيد:

لقد عرفت المراجعة الداخلية تطورات متسارعة من حيث التنظيم أو الممارسة، سواء من حيث كبر حجمها، تعقيد تنظيمها، أو تنوع أنشطتها، مما ولد صعوبات كبيرة في تسييرها، إضافة إلى التحدّيات التي تطرحها بيئتها من تغييرات متسارعة، وتهديدات متصاعدة دون أهم انتشار قضايا الفساد المالي والإداري، مما يتطلب البحث عن أدوات فعّالة للرقابة والتقييم على أنشطتها وتسييرها، خاصة بعد انفصال الملكية عن التسيير وتعارض مصالح الملاك والمديرين، مما جعل من الضروري توافر أدوات تسمح للملاك بالتحكم في المؤسسة ومراقبة أعمال الإدارة، وهنا تأتي المراجعة الداخليّة في الخط الأول لكشف الأخطاء والانحرافات وتوجيه الإدارة لتصحيحها.

لقد تبنت معظم المؤسسات الاقتصادية المراجعة الداخلية من خلال إنشاء وحدة تنظيمية تتكفل بفحص كل الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، ورغم أنها تركّزت في البداية على مراجعة الحسابات إلا أنها توسّعت لتشمل كل الأنشطة الإدارية والتشغيلية للمؤسسة، لكن تبقى مراجعة وتدقيق المعلومات المحاسبية هي محور المراجعة الداخلية، وصارت تعبّر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، مما جعل كل الأطراف الداخليّة والخارجيّة تطالب بمعلومات محاسبية ومالية عالية الجودة، تسمح لهم باتخاذ القرار في مجال التشغيل، الاستثمار والتمويل، هذه المهمة تتكفل بها المراجعة الداخلية بشكل رئيسي.

قصد معالجة الجوانب النظرية للمراجعة الداخلية وجودة المعلومة المحاسبية في هذا الفصل النظري سنقوم بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية هي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المحاسبية

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية العين الساهرة على مصالح المؤسسة، إذ أصبح وجودها لا غنى عنه، كما تهتم بالبحث عن الضمانات من حيث نوعية المعلومات، وتتخذ كأساس لاتخاذ القرارات المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

الفرع الأول: نشأة المراجعة

تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، حيث تدلّ الوثائق التاريخية على أنّ حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد كلمة مراجعة أو تدقيق Auditing مشتقة من الكلمة اللاتينية Audite ومعناها يستمع.

ثمّ اتسع نطاق المراجعة فشمّل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومؤسسات مختلفة، خصوصاً بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج، كما ورد في 1441م في موسوعة "لوكاباسيلو"، وقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد على تطور المحاسبة والمراجعة، وقد نشأ عن حاجة أصحاب المؤسسات للتأكد من الدقة الحسابية للسجلات ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد ازدادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المؤسسة وإدارتها، ممّا أدى إل تعيين مراجعي الحسابات كوكلاء عنهم بأجر للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.¹

لقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في فينيسيا بإيطاليا سنة 1581م، حيث تأسست كلية Roucenati، وكانت تتطلب ست سنوات تجريبية، غلى جانب النجاح في الامتحان الخاص، ليصبح الشخص خبير محاسبة، وأصبحت عضوية هذه الكلية في سنة 1669م، شرطاً من شروط مهنة المراجعة.

ثمّ اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، ف جاء قانون الشركات 1862م ينصّ على وجود المراجعة قصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، وقد دفع هذا القانون بمهمة المراجعة خطوات هامة إلى الأمام، حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت من جرائها، وتفاوتت الدول على تبني هذه المهنة، فكانت بريطانيا سنة 1854م والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1896م، ففي الفترة ما بين 1930م و1940م أي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م، تضاعفت وسائل المراجعة، فقد أقامت بورصة نيويورك لجنة خاصة بالسوق المالية، والتي ألزمت كل مؤسسة عضو في البورصة أن تتأكد وتتحقق من حساباتها عند خبراء خارجيين، بهدف حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.²

¹ - عابدة ديار، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المحاسبية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، 2018-2019، ص 03.

² - مرجع أعلاه، ص 04.

في سنة 1939م ظهرت فضيحة MC Kessou & Robins نتيجة توزيع مزور وخاطئ للميزانية الحالية، مما أدى إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفصيل إجراءات المراجعة، وبالتالي ساهمت الأزمات والفضائح المالية في ترسيخ مفهوم وضرورة المراجعة في المؤسسات الاقتصادية، كما أنّ تضرر السياسة المالية الدولية وأخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدخل، مما اظهر نوعا جديدا من الرقابة ألا وهي الرقابة الضريبية، ومن أدواتها المراجعة الضريبية.

على إثر ذلك توسع مفهوم المراجعة، كما تحددت تدريجيا المبادئ التقنيات التي ساهمت بقسط كبير في تحسين ورفع درجة التحقق والتأكد من نوعية المعلومات في المؤسسات.

الجدول التالي يوضح تطور المراجعة عبر الزمن:

الجدول رقم 1: التطور التاريخي للمراجعة

الفترة الزمنية	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
200 ق م - 1700م	الملك، الإمبراطور الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، الكاتب	معاينة السارق على اختلاس الموال، حماية الأموال
1700م - 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية، المساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاينة فاعله، حماية الأصول
1850م - 1900م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
1900م - 1940م	الحكومة والمساهمين	شخص معني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، شهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
1940م - 1990م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	شهادة على صدق وسلامة وانتظام القوائم المالية التاريخية
1970م - 1990م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المرتجة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام معايير المراجعة
1990م - اليوم	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	شهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مراجعة، تدقيق الحسابات الإطار والممارسة التطبيقية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية لنشر، الجزائر، 2005، ص ص 7-8.

الفرع الثاني: تعريف المراجعة الداخليّة

تعددت التعاريف التي تناولت المراجعة الداخلية ومرّت بمراحل متعدّدة، فبعد أن كانت رقابة مالية تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والغش أصبحت تقوم على شمولية المراجعة وتقديم الاستشارات لتحسين الأداء، ومن أهمّ التعاريف نجد:

التعريف الأول: "تعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط تقييمي مستقلّ خلال تنظيم معيّن، يهدف إلى مراجعة وفحص العمليات والقيود والمستندات بشكل مستمرّ كأساس لخدمة الإدارة، فهي رقابة إدارية تمارس لقياس أساليب الرقابة الأخرى".¹

التعريف الثاني: كما عرّفت الرقابة الداخليّة على أنّها: "وظيفة تؤدّيها هيئة مؤهّلة من الموظّفين وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطّط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة".²

التعريف الثالث: "هي نشاط توكيد واستشارة مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، وهو يساعد المؤسسة على تحقيقها لأهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة".³

التعريف الرابع: "تعتبر المراجعة الداخلية من أهمّ الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التّحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية، وقد مرّت المراجعة الداخلية من تاريخ ظهورها إلى وقتنا الحالي بعدة مراحل".⁴

التعريف الخامس: حسب "محمد التوهامي" و"مسعود صديقي" فإنّ الجمعية الأمريكيّة عرّفت المراجعة على أنّها: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدّالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنيّة".⁵

1 - يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط 02، الوراق للنشر والتوزيع، 2007، ص 28.

2 - عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 215.

3 - طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 288.

4 - براهيم بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة عيّنة من المراجعين الداخليين، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015، ص 42.

5 - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 09.

الفرع الثالث: خصائص المراجعة الداخلية

تمتاز المراجعة الداخلية بجملة من الخصائص من بينها ما يلي:¹

1- المراجعة الداخلية وظيفة شاملة: فهي في المؤسسات في كل الوظائف، حيث تصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.

2- المراجعة الداخلية وظيفة دورية: حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص أو لتقييم بصفة مستمرة.

3- المراجعة الداخلية وظيفة مستقلة: رغم أنّ المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة، إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المراجع أن يكون مستقلاً حتى يتّسم عمله بالموضوعية.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة نذكر بعض الخصائص الأخرى:²

* المراجعة الداخلية وسيلة لتقويم نظام الرقابة الداخلية، وهذا مدى شمولية وعمق المراجعة على حسابات المؤسسة وأنشطتها، فضعف نظام الرقابة الداخلية يدفع المراجع الداخلي للقيام بتدقيق أكثر عمقا وتفصيلا بسبب توقع وجود الكثير من الأخطاء والتجاوزات الناتج جزء منها عن عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

* هي إحدى أقسام وإدارات المنشأة التي تعتم بتحقيق أغراضها، حيث تخصصت المؤسسات للمراجعة الداخلية وحدة داخل الهيكل التنظيمي وتزودها بالموارد البشرية والمادية لأداء مهامها، والأهم من ذلك منحها الاستقلالية الكاملة والحرية في ممارسة التدقيق والتقييم، وكذا الحق في الوصول للمعلومات والمستندات لأي وظيفة في المؤسسة.

* المراجعة الداخلية تتميز بالاستمرارية خلال السنة المالية، وتشمل كل أنشطة المؤسسة، حيث يمكن للمراجع الداخلي أن يتوجّه إلى الوظيفة مهما كان موقعها في المؤسسة ليدقق مستنداتها دون أن يكون هناك اعتراض على ذلك، بحجة التّدخل في تخصصات الوظائف أو إعاقة سير العمل.³

* تسعى المراجعة الداخلية لخدمة الإدارة، وذلك بأن توفّر لها تقارير دورية عن جوانب النقص والسلامة في نظم الرقابة ومستويات الأداء، كما تقدّم لها توصيات ومقترحات لما تراه من أوجه الخلل في السياسات والممارسات.

¹ - منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، د. س. ن، ص 97.

² - الإمام احمد يوسف محمد وآخرون، "دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار" تطبيق على بنك الاستثمار المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، ع 16، 2015، ص 285.

³ لحنون الجوهري، أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة بسكرة، 2018، ص ص 14-15.

* تعتبر المراجعة الداخلية للمؤسسة وظيفة استشارية وليس لها الحق في اتخاذ القرارات، حيث تنتهي صلاحيات المراجع الداخلي بمجرد تقديم تقريره للإدارة العليا، وما سجّله من ملاحظات على السياسات وما اقترحه من توصيات لتصحيح الاختلالات التي سجّلها دون أن يكون من صلاحياته اتخاذ القرارات لتطبيق تلك التوصيات، أو توجيه الموظفين للالتزام بها.

* كلما كانت المراجعة الداخلية قوية كلما ساعدت المراجع الداخلي في تأدية مسؤولياته بكفاءة واقتدار، حيث تتوقف فعالية المراجع الداخلي على الأهمية التي تعطيها الإدارة العليا للمراجعة الداخلية في المؤسسة والصلاحيات التي تمنحها لها، كيف يمارس وظيفتها في ظلّها.

الفرع الرابع: أهمية المراجعة الداخلية

نشأت المراجعة الداخلية وتطوّرت مع تزايد الحاجة إليها للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة إلى سلامة العمل، وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من أجل اتخاذ القرار المناسب واللازم لتصحيح الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية، وقد تبوّأت وظيفة المراجعة الداخلية مكانة في معظم المؤسسات والشركات، وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط.¹

1- نشاط تقييمي: تعتبر كمنشآت تقييمية لتدقيق وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة بهدف تطورها وازدياد أهميتها.

2- نشاط وقائي: تعتبر كمنشآت وقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية.

3- الإنشائية: تشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشأة، وذلك من خلال وضع برامج المراجعة، وقد تطوّر مفهوم المراجعة الداخلية بعد سنة 2000، وظهر المفهوم الجديد على أنه نشاط تأكيدى واستشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشأة.

بما أنّ المراجعة الداخلية من الوظائف الحساسة في أي مؤسسة، فإنّ أهميتها تكمن في الدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، ويتّضح هذا الدور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث تعدّدت الأطراف المنادية بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة، وكان هذا نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل وهي:²

- كبر حجم المؤسسات؛
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛

¹ - خلف عبد الله، واردة التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 63-64.

² - يوسف محمد جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 128.

- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطار؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية دقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات؛
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعيرة.

وتتلخص أهمية المراجعة في النقاط التالية¹:

- تساعد على تحقيق المؤسسة لأدائها وربحيتها ومنع الخسارة الناتجة عن الغش والتلاعب؛
- تساعد في ضمان وجود تقارير مالية سليمة، ويمكن الاعتماد عليها؛
- اتخاذ القرار السليم وتجنب القرار غير السليم والنتائج غير المرغوب فيها؛
- تقييم فعالية الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية؛
- اقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة.

الفرع الخامس: أهداف المراجعة الداخلية

تطور مفهوم المراجعة الداخلية كان له الأثر على تطور أهداف المراجعة الداخلية، بحيث كان هدفها الأساسي هو اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات، هذا كان سابقاً، أما حالياً فهو المساهمة في تقديم النظام التيسيري، ويمكن تحديد هدفين رئيسيين لنظام المراجعة الداخلية وهما:

* التقييم الدوري لسياسات المحاسبة المالية وكل ما تعلق بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعية دون انحراف؛

* التقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حالياً بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.²

هناك أهداف ثانوية تتمثل في:

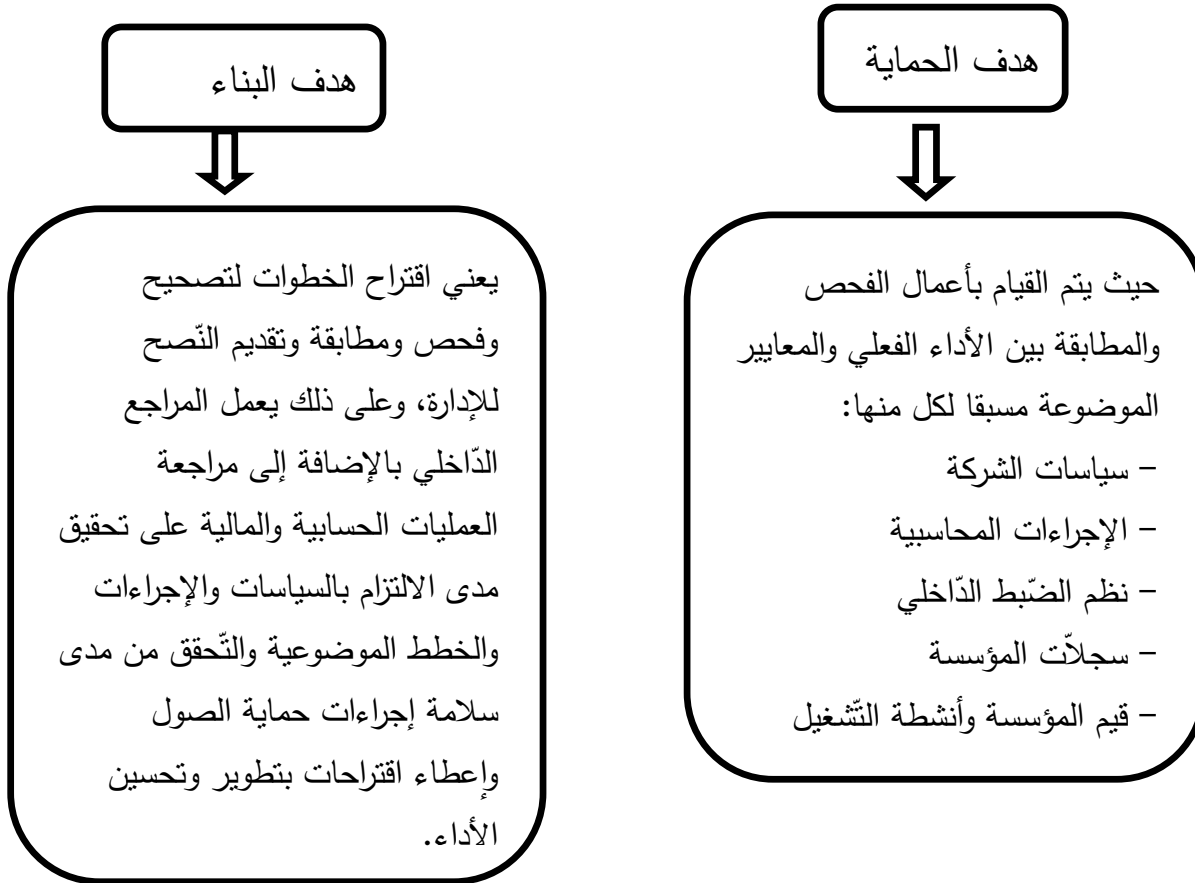
- المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس؛
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها، والقيام بتحليل البيانات تحليلاً سليماً؛
- اكتشاف الأخطاء، الغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل؛
- مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة؛

¹ - أحمد إياد صبحي أبو شعبان، مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة، البحث استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص 18.

² - خالد عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن LAA، الورق للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 37.

- حماية أموال المؤسسة؛
 - التأكد من أنّ نظام الرقابة الداخلي سليم؛
 - التّحقق من أهم المعلومات المعروضة على الإدارة والمستخدمة لغرض الرقابة في المؤسسة دقيقة وكافية للغرض منها؛
 - التّحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة؛
 - تقييم أداء الأفراد بشكل عام.¹
- بصفة عامة يمكن تقسيم أهداف المراجعة الداخلية إلى هدفين، والشكل الموالي يوضّحهما:

الشكل رقم 1: يوضح أهداف المراجعة الداخلية:



المصدر: كافي محمد لقواف خالد، "مساهمة المراجعة الداخلية في تقسيم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم المالية والمحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، 2014-2015، ص 39.

¹ - كافي محمد لقواف خالد، "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، 2014، ص 37.

يوضّح الشّكل أهداف المراجعة بصفة عامة والمتمثلة في هدفين؛ هدف الحماية وهدف البناء، يشمل هدف الحماية أعمال الفحص والمطابقة بين الداء الفعلي والمعايير الموضوعية مسبقاً لكل منها، أما هدف البناء يعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح وفحص ومطابقة وتقديم النّصح للإدارة.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخليّة ومراحلها

الفرع الأول: أنواع المراجعة الداخليّة

بما أنه يمكن تطبيق المراجعة الداخليّة على كل وظائف وأنشطة المؤسسة، سواء في المستوى الإداري أو التشغيلي، لذا هناك العديد من أنواع المراجعة الداخليّة أهمها كالتالي:¹

1- المراجعة المحاسبية أو المالية:

ترتكز هذه المراجعة على رقابة وصحة الإجراءات المحاسبية وكذلك التّسجيلات المحاسبية والقوائم المالية الناتجة عنها، وفي حقيقة الأمر المراجعة المالية والمحاسبية تنتمي إلى مجال المراجعة الخارجية، ويمكن القول أنّ مفهوم المراجعة المحاسبية والمالية هو مفهوم واسع، خاصة عندما يتعلّق الأمر بالمراجعة المالية التي تمثل المجال التقليدي للمراجعة الداخليّة، والتي تهدف إلى إظهار البيانات المالية بصورة موضوعية كي تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة.

2- المراجعة العملياتية والتشغيلية:

تشكّل المراجعة العملياتية جزءاً من المراجعة الداخليّة، ويسعى هذا النوع من المراجعة إلى فحص وتقييم أعمال المؤسسة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة، وذلك وفق خطة معدّة سلفاً ومتفق عليها مع الجهات العليا في المؤسسة، وتتمثّل أهدافها فيما يلي:

- تطوّر تطبيق سياسات الإدارة العليا للمؤسسة؛

- تقييم مدى ملائمة الموارد والمناهج مع الأهداف المسطرة؛

- تحليل الهياكل والتّنظيم عن طريق تطبيق روح النّقد من أجل تحسينها².

¹ - حفيظ هاجر كلثوم، المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة البويرة، 2015، ص 45.

² - محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق" ط2، ديوان المطبوعات، الجامعة الجزائرية، 2005، ص 13-15.

3- مراجعة الالتزام:

هي مراجعة الضوابط المالية وضوابط النشطة، وما له علاقة بالقوانين والتّظيمات لتحديد مدى الالتزام بالمعايير المعتمدة، وللتأكد من مطابقتها مع ما هو موضوع ومعد مسبقاً ومدى الالتزام بهذه القوانين.¹

4- المراجعة لغرض معين:

هو أن يتم تعيين مراجع من قبل جهة معيّنة في سبيل الوصول إلى حقيقة معيّنة ، فمثلاً يقوم المقرض بتعيين مراجع في سبيل التعرف على حقيقة الوضع المالي للعميل طالب القرض، أو يتم تعيين مراجع بغرض تقدير قيمة مخزون إثر المدة وقت وقوع حريق معين أو تعيين مراجع للتعرف على نصيب أحد الشركاء ف حالة وجود تصفية لشركة معيّنة.²

الفرع الثاني: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية

للقيان بعملية المراجعة الداخلية لابد من العمل بها على مراحل أساسية حتى نفهم طريقة الأداء للمراجعة الداخلية بصيغة أفضل، وقبل أن يقوم المراجع الداخلي بأداء مهمة المراجعة الداخلية لابد له أن يقوم بالتّحضير والتّخطيط لأنهما يعتبران النقطة الأولى من اجل بدء عملية المراجعة.

يركّز المراجع الداخلي خلال هذه المرحلة على العناصر التّالية:

* دراسة الوحدة أو النشاط موضوع الوحدة؛

* خطة عمل المراجعة؛

* برنامج المراجعة³.

بعدها ينتقل المراجع إلى المراحل الموالية:

1- مرحلة التّحقيق:

يهدف التّحقيق إلى التّأكد من مدى صحّة العمليات المحاسبية من حيث الدّقة المحاسبية والمستندية وسلامة التّوجيه المحاسبي، وجمع الأدلّة والقوانين التي تثبت صدق ما تضمّنته السّجلات، وما يترتّب عليه من أمانة

¹ - الخطيب رافعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحساب، دار المستقبل الأردن، 1998، ص ص 26-27

² - أحمد إياد صبحي أبو شعبان، مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة، بحث استكمالاً لمتطلبات الحقول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 21.

³ - سحر فيصل، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص

فحص محاسبي، قسم العلوم التجارية، لجامعة محمد خيضر الجزائر، 2014/2015، ص41

البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ويعتبر التّحقيق عاملاً مشتركاً في المراجعة الداخلية والخارجية، إلا أنه يتم تفصيلاً ومستمرّاً على مدى عام.¹

2- مرحلة التّحليل:

يتمثّل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرّقابة الداخلية، السّجلات والتّقارير لتحديد نقاط الضّعف فيها، ويستخدم المراجع الداخلي العديد من الأساليب لتنفيذ عمليات المراجعة التحليلية هذه منها أدوات التّحليل المالي.²

3- مرحلة الالتزام:

يتمثّل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المراجع الداخلي في سبيل التّأكد من مدى التزام العاملين في المؤسسة بالسياسات الإدارية المرسومة، وأداء وتنفيذ العمليات وفقاً للنظم الموضوعة، فمن حق المراجع الداخلي أن يستعين عند الحاجة ببعض القوانين في المؤسسة والحكم على مدى التزامها.

4- مرحلة التّقييم:

يتمثّل التّقييم في تحديد مدى كفاءة وفعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تدير عليها الشركة، وما لديها من تسهيلات وأفراد بقصد ترشيد الأداء وتطويره، ويقنضي التّقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقصّي الحقائق، والاستعانة بآراء المسؤولين واقتراحاتهم مع تقييم هذه الآراء والاقتراحات.³

5- مرحلة التّقرير:

التّقرير هو المحصلة النهائية لعملية المراجعة، وهذا التقرير يشمل رأي المراجع في القوائم المالية والنتائج التي توصل إليها، وما يبدو له من ملاحظات وانحرافات أو مخالفات، والتوصيات التي يراها ضرورية.

يتضمّن التّقرير عموماً ثلاثة أجزاء؛ الجزء الأول يحتوي على ملخّص عن المهمة والذي يسمح لإدارة المؤسسة بالإطلاع السريع على نتائج المراجعة، والمراجع يشرح رأيه بشكل عام، أما الجزء الثاني فنجد فيه تقريراً مفصّلاً للمهمة، بينما الجزء الثالث فيتضمن التوصيات، والتي تعدّ ضرورية، لأن التقرير لا بد أن يكون ممنهجاً، كما يجب أن يحتوي التقرير على بعض العناصر كعنوان التقرير، تاريخ ومكان الإعداد، إمضاء المراجع، المهمة التي

¹ - حميد اتوصالح، دور المراجعة الداخلية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر، 2012، ص 25.

² - سحر فيصل، مرجع سابق، ص ص 41-42.

³ - علوان محمد أمين، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في المحاسبة، علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر الجزائر 2016، ص 192.

كُلف بها المراجع، الجهة الموجه لها التقرير الصريح برأي المراجع بوضوح فيما قام بمراجعته، والملاحظات والتوصيات التي يراها ضرورية.

يوجه التقرير إلى الأشخاص المعنيين بالمسؤولين، المراجع والإدارة العامة، والمراجع هنا لا يتدخل في تطبيق التوصيات.¹

المطلب الثالث: مقومات ووظائف المراجعة الداخلية

تقوم المراجعة الداخلية على مقومات معينة حتى تتحقق الأهداف التي تسعى إليها كما لدى هذه الأخيرة وظائف تؤديها تتحدد بناء على الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها.

أولاً: مقومات المراجعة الداخلية:

حتى تنجح وظيفة المراجعة الداخلية في تحقيق أهدافها يجب أن تتوفر فيها المقومات التي يجب عرضها في ثلاث مجموعات كالتالي:²

1- المقومات التنظيمية والإدارية:

تتمثل المقومات التنظيمية والإدارية في النقاط التالية:

* وجود خطة تنظيمية سليمة تحدد العلاقات وتحدد مجالات المساءلة، والتحديد الواضح لخطوط المسؤولية، وبالتأكيد على الاستقلال التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية.

* وجود خطة سليمة لاختيار الموظفين المناسبين، ووضعهم في الأماكن المناسبة وتدريبهم تدريباً جيداً، بحيث تشمل الخطة اختيار الموظفين وتدريبهم ووجود خطة لتحفيز الموظفين العاملين بقسم المراجعة.

* توفر معايير سليمة للداء بحيث تتناسب هذه المعايير مع العمال التي يتم تقييمها، كما تستخدم هذه المعايير كإشارة اتجاهية ترشد وتوجه الأداء الفعلي.

2- مقومات المحاسبية:

إنّ وجود نظام محاسبي سليم يكفل إمكانية المحاسبة على مختلف أنشطة المؤسسة التعليمية، ويكفل تحقيق الرقابة عليها، ويشمل التالي:

¹ - الوقاد سامي محمد وديان لؤي، تدقيق الحسابات، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 21.

² - أحمد إياد صبحي أبو شعبان، مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة، البحث استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص ص 22- 23.

* وجود دورات مستندية متكاملة وكافية تغطي أوجه النشاط؛

* وجود مجموعة دفترية مناسبة لتوفير معلومات محاسبية ملائمة؛

* الجرد الفعلي للأصول.

3- مقومات عامة:

تتمثل في مجموعة من الأدوات والوسائل الرقابية؛ ومنها:

- التأمين ضد الأخطار؛

- وجود سياسات واضحة للإجازات وتغيير واجبات العاملين؛

- الرقابة الجدية؛ بحيث يحدّد لكل مستوى إداري الحدّ الأقصى للعملية التي تدخل في نطاق سلطته.

نستخلص مما سبق أنّ مقومات المراجعة الداخلية السليمة هي:¹

- نظام محاسبي يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات والمستندات المبوّية والمعرفة الكاملة بالمبادئ

المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً×

- استخدام كافة الوسائل الآلية للتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المجلة بالدفاتر وخلوّها من الأخطاء والتلاعب والحفاظ على أصول المؤسسة؛

- وجود خطة تنظيمية سليمة، والدقة في توزيع العمل وتحديد المسؤوليات؛

- حسن اختيار العاملين ووضع الرّجل المناسب في المكان المناسب.

ثانياً: وظائف المراجعة الداخلية:

تحدّد وظائف المراجعة الداخلية بناءً على الأهداف التي تسعى الإدارة العليا لتحقيقها، ويوضح الجدول

التالي وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بكل وظيفة:

¹ - عصام محمد الطويل، مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية - دراسة تطبيقية- رسالة استكمال لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 43.

الجدول رقم 2: وظائف المراجعة الداخلية والأهداف المرتبطة بها:

الوظيفة	الأهداف المرتبطة بها
المشاكل الفعّالة للإدارة في وظيفة الرقابة	خدمة الإدارة وطمأننتها عن حسن سير الأعمال
المراجعة المستمرة والتطوير والتحديث لنظم الرقابة الداخلية، وتشمل:	<ul style="list-style-type: none"> - التأكد من سلامة نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي من حيث التصميم والتحديث؛ - التأكد من سلامة المعلومات والتقارير الدورية التي تنتجها تلك الأنظمة؛ - اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات المستخدمة؛ - إعطاء التوصيات وتقديم مقترحات التعديل وتطوير تلك النظم والإجراءات لزيادة كفاءتها وفعاليتها؛ - خفض مخاطر حدوث التواطؤ بين المواطنين، نتيجة للمراجعات الدورية.
مراجعة السياسات والإجراءات والقوانين بغرض تحديد ما إذا كانت مناسبة وكافية ومطبقة	توحيد تفسير وفهم السياسات والإجراءات والقوانين من قبل الموظفين، وتوحيد التطبيق لها للتخلص من مشكلة سوء الفهم بحسن أو سوء النية.
مراجعة مدى تطبيق الموظفين لنظم الرقابة الداخلية	التأكد من حماية أموال وأصول المؤسسة من التلاعب والاختلاس، أو من تحقيق الخسائر بها نتيجة الإهمال أو عدم الكفاءة أو سوء الاستعمال
القيام بالمراجعة التشغيلية لكافة الأنشطة والعمليات	التأكد من كفاءة وفعالية الأنشطة والعمليات بالمؤسسة.
القيام بمراجعة نظم المعلومات	التأكد من اكتمالها ودرجة الأمان المصاحبة لها.
التحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية والتشغيلية وتحديد درجة الثقة فيها	مساعدة الإدارة على اتخاذ قرارات سليمة في ظل تلك المعلومات، وبالتالي تحسين كفاءة الأداء والإنجاز من خلال تحسين نوعية المعلومات المنتجة.
التنسيق بين الإدارات المختلفة	مساعدة الإدارة في الكفاءة الإنتاجية والإدارية والمالية القصوى.
تدريب الموظفين الجدد أو الموظفين القدامى المنقولين إلى وظائف جديدة.	الاستفادة من إمام المراجعين الداخليين بالنظم والإجراءات الخاصة بجميع الوظائف.

المصدر: عبير محمد فتحي العفيفي، معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص ص 26-27.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، فإنه يجب أن تتوفر فيها خصائص معينة، وذلك متى تكون معلومات ذات دلالة بالنسبة لمستخدميها بصفة عامة، لتساعدهم في اتخاذ القرارات، فالاستغلال والتحكم الأمثل لهذه المعلومات يحقق نجاحاً وضماناً لاستمرار وتطور المؤسسات، حيث أن جودة أي نظام تتحدد بدرجة كبيرة على موثوقية مخرجاته، ومنه فإن قياس جودة المعلومات المحاسبية يكون بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومة المحاسبية

لقد تعددت الدراسات المرتبطة والمهتمة بتحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن المنظمات العالمية، والتي تسعى إلى محاولة إعادة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل أو خارج المؤسسات في التقارير والقوائم المفصح عنها من قبل الإدارة المالية، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير

الفرع الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

نظراً لاختلاف الباحثين في مفهوم الجودة ومتطلباتها، فإنه بالنتيجة اختلفوا في تحديد مفهوم جودة المعلومة المحاسبية، ومن أبرز التعاريف ما يلي:

التعريف الأول: يقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وعادة ما تكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.¹

التعريف الثاني: يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وأن تتوفر هذه المعلومات على تلك الخصائص يجعلها ذات فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة منه، كما تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتظليل، وأن تعدّ في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقق الهدف من استخدامها.²

¹ - هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012، ص 12.

² - محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات السابقة والبحوث التجارية كلية التجارة، ع 01، مصر، 2005، ص 26

الفرع الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

يمكن تقسيم خصائص المعلومات المحاسبية إلى خصائص نوعية رئيسية وأخرى ثانوية فرعية، وهو ما سنتناوله فيما يلي:

1- الخصائص النوعية المحاسبية:

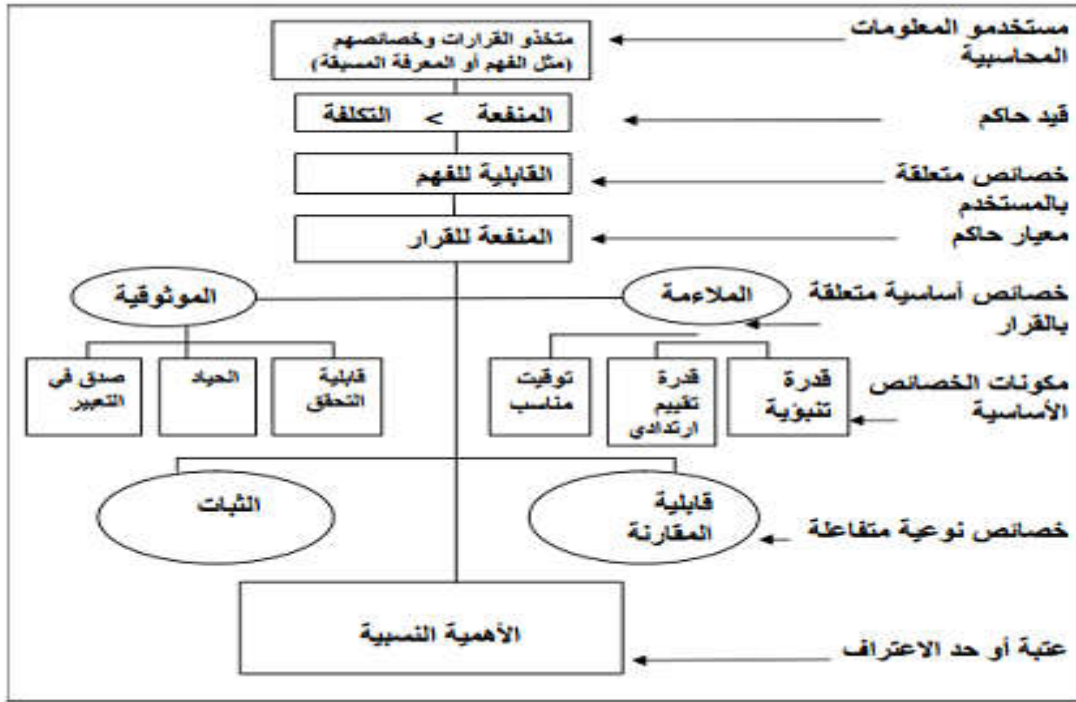
تعددت الدراسات المرتبطة والمهتمة بتحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات ومنظمات عالمية أو مهنية رسمية أو غير رسمية، والتي تسعى إلى محاولة إعادة الأصدقاء لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، في التقارير والقوائم المفصح عنها من قبل إدارة الوحدة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير.

إنّ المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتصف المعلومات المحاسبية بالجودة بما تمتلكه من خصائص مفيدة تساعد المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وعند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات التي تنتج من تطبيق طرق المحاسبة البديلة.¹

كما يمكن القول أنّ الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية (Accounting Financial) FASB (Board stan)، والتي وردت في البيان رقم 02 لسنة 1980م بعنوان: "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة، والتي يمكن على ضوءها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة، والمعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرارات، ومازالت تمثل المرجعية وتطوير الممارسات المحاسبية كما قدّمها FASB.

¹ - ناجي بن يحي، دورة جودة المعلومات عن المحاسبة في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2012-2013، ص 44.

الشكل رقم 2: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB:



المصدر: ناجي بن يحيى، دور جودة المعلومات عن المحاسبة في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماجستير في علم التسيير، تخصص مالية، 2012-2013، ص 45.

إنّ التّمعّن في الشّكل السابق يوضح لنا النّقاط التّالية:

* خصائص تتعلّق بمتّخذ القرار، أي مستخدمي المعلومات المحاسبية، سواء كانوا مسيرين، مساهمين، مستثمرين، مقرضين، هيئات عمومية ... الخ.¹

* خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية، وتنقسم إلى خاصيتين أساسيتين وهما: خاصية ملاءمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات ومصداقيتها، وهما بدورهما ينقسمان إلى خصائص ثانوية.

* إنّ تفاعل وتداخل الخاصيتين الأساسيتين ينتج أنّ المعلومات المحاسبية يجب أن تتّصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلّبه ذلك من الثّبات في تطبيق الطّرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.

هناك قيّدان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

قائد حاكم أو متحكّم: وهو ان تكون المنفعة المتوقّعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

الأهمية النسبية: حيث تعدّ نقطة الفصل (العتبة) في الاعتراف المحاسبي للبنود والقوائم المالية، كما تجدر الملاحظة أنّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية، بغضّ النّظر

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، 1998، ص 69.

عن طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة سواء كانت وحدات أعمال تسعى لتحقيق الربح أو وحدات تجارية لا تهدف لتحقيق الربح.

يمكن صياغة وشرح هذه الخصائص النوعية كالآتي:

1/ الملائمة:

يقصد بالملائمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، بمعنى آخر فكرة المعلومات على إحداث التغيير في اتجاه القرار، تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.¹

إن مفهوم خاصية الملائمة لن يكون ذا جدوى أو منفعة بالنسبة لمستخدمي المعلومات إلا إذا توفرت الخصائص الثانوية:

أ/ **التوقيت الملائم:** يقصد به وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، حيث أنه كلما كانت سرعة وصول المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال الكبير في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما كان هناك تأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة في المعلومات بأنها لا تعتبر ملائمة أو صحيحة، وفي هذا الصدد نقول انه يمكن التضحية بشيء من صحة المعلومات ودقتها لغرض زيادة توقيت المعلومات، لأن عملية اتخاذ القرار تكون دائما محددة بفترة زمنية، إذ يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

ب/ **القدرة على التنبؤ:** تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار عن التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، إحدى الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة، والمعلومات الملائمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبل، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل، يعتبر عملا غير هادف، وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات المستخدمة في النتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها، أن خاصية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لا يقصد بها أن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية بإمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار.²

ج/ **التغذية العكسية:** تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عنها تكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، وهي لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد هذه الخاصية

¹ - ناجي بن يحيى، مرجع سابق، ص 46.

² - مرجع أعلاه، ص 47.

مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي تستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات، كما تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على تقييم الارتداد لنتائج القرارات الماضية والقيمة التنبؤية العالية النسبة للمستقبل، والتي يتم عرضها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية، وبالتالي لها قيمة مزدوجة، فالأولى تتمثل في قدرتها العالية على التنبؤ بالنسبة للمستقبل، والثانية قدرتها على التغذية العكسية لنتائج القرارات الماضية، كما تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار الصحيح.

2- الموثوقية: تتعلق الخاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فمن البديهي أن المحاسبات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير المدققة، حتى وإن كانت هذه الخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة، ونورد فيما يلي بعض التعاريف الخاصة بالموثوقية كما يلي:

التعريف الأول: حسب البيان رقم 02 الصادر عن FASB، هي خاصية المعلومات في التأكد من أن المعلومات الخالية من الأخطاء، والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.

التعريف الثاني: تعني إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها ودرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو الطرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيها تتعلق بالمبادئ والاعتراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي:

أ/ الصدق في التمثيل: يعني وجود درجة عالية من التوافق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، وبعبارة أخرى إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر (صدق تمثيل الظواهر والأحداث)، فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل.¹

ب/ إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: تعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب، أما إمكانية التثبت من المعلومات، فهي خاصية تتحقق لنا تجنّب ذلك النوع من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة تطبيق طريقة القياس.

ج/ حيادية المعلومات: (عدم التحيز): حيادية المعلومات يقصد بها تجنّب النوع المقصود من التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك المستخدم في هذه المعلومات في اتجاه معين، والمعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرار.

¹ - ناجي بن يحيى، مرجع سابق، ص 47.

2- الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المحاسبية

أ/ القابلية للفهم: إن قابلية المعلومات المحاسبية للفهم تعتبر شرطاً مهماً للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها، ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما:

- درجة الوضوح والبساطة؛
- مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات.

ب/ الثبات في إتباع النسق الواحد: إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وأكثر فائدة للمستفيدين، إضافة إلى إمكانية تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة المشروع في الدورات السابقة والتنبؤ بتطورها في الدورات اللاحقة، مع مراعاة الظروف الخارجية الخاصة بالمشروع حتى يصبح التنبؤ واقعياً قدر الإمكان.

ج/ خاصية التمثيل وقابلية التماثل: يقصد بالتماثل استخدام نفس الإجراءات بين المؤسسات المختلفة، وهدف التماثل هو جعل المعلومات المحاسبية أو القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت متنوعة، ويتضمن هدف التماثل ما يلي:

- نفس الإجراءات المحاسبية؛
- نفس مفاهيم القياس؛
- نفس طرائق الإفصاح أو العرض.

د/ الشمول (الإفصاح الكامل): نقصد بالإفصاح الكامل أن تكون المعلومات الضرورية الحالية أو المستقبلية متاحة أمام المستخدمين، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بأنشطة بعضها البعض، وذلك في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة التي تفيده في تحقيق فاعلية نظام الإدارة بالأهداف، وبالتالي لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية، وذلك بما يتماشى مع اعتبارات الأهمية النسبية وتوفير المعلومات الكافية واللائمة في التقارير المالية، فمبدأ الإفصاح الكامل يشمل أربع فروع أساسية:¹

- أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف بالتقارير المالية ذات الأغراض العامة؛

- يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية إذا تم الإفصاح عن الدخل والثروة لكل منهم؛

¹ - ناجي بن يحيى، نفس المرجع السابق، ص 53.

- أنه يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين الإفصاح عن التقارير المالية التالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية؛
- يتم الإفصاح عن التقارير المالية ذات الأغراض العامة بأنجع الوسائل التي بموجبها يتحقق التوازن بين التكلفة والمنفعة.

الفرع الثالث: أهمية جودة المعلومة المحاسبية

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية في كونها أداة فعالة بين الإدارة لإنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، وتزداد هذه الأهمية لعدة أسباب نذكر منها:

1- الثروة العلمية والتكنولوجية: عرف استخدام المعلومات منذ القدم، لكن لم يشهد عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة شيوع بعض المصطلحات والمفاهيم التي تميل إلى طبع العصر الحالي، ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها، والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية، ويعتبر النظام المحاسبي احد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية.¹

2- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: أدى اتساع حجم الشركات وتتنوع أنشطتها إلى تزايد العناية بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع، مما أدى إلى تنامي الحاجة إلى المعلومات الملائمة للتعبير عن هذا الدور وتحقيق الأهداف.

3- العوامل القانونية والضريبية: حيث يفترض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.

4- العوامل الجغرافية: حيث أدى وجود المنشآت التجارية الكبيرة ذات الأقسام والفروع الداخلية والخارجية المتكررة إلى زيادة الحاجة للمعلومات المحاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين هذه الأقسام والفروع وإدارتها الرئيسية.

5- العوامل الثقافية: تعتبر نظم المعلومات المحاسبية إحدى المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة نمط تفكيرها والتي تستند إلى المعرفة الجماعية في صنع القرار، كما ترتبط نظم المعلومات المحاسبية بمفاهيم الجودة الشاملة وتحقيق الميزة التنافسية وتسعير المنتجات وتخطيط العملية الإدارية،²

¹ - عبد الباسط مداح، أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 84-85.

² - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 08.

6- العوامل الإدارية: تواجه الإدارة أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور أهمية المعلومات المحاسبية الأولية لأغراض التخطيط والمعلومات التنفيذية العكسية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية.

المطلب الثاني: معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيها

تعدّ المعايير التي يتم بناءً عليها الحكم بجودة المعلومات المحاسبية، وعموماً يمكن إجمالها في العناصر التالية:

أولاً: المعايير القانونية:

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير عال لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سنّ التشريعات والقوانين الواضحة والمنظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيم فعال يضبط جواب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

ثانياً: المعايير الرقابية:

ينظر إلى عنصر الرقابة على أنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركّز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقّف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعّالة تحدّد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية وإدارية لتنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق الحكم بواسطة أجهزة رقابية لتأكد من أنّ سياساتها وإجراءاتها تتفدّ بفاعلية، وأنّ بياناتها المالية تتميز بالمصداقية، مع وجود تغذية عكسية مستمرة، وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري، ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبّقة.

مما سبق يتبيّن أنّ المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أنّ المعايير الرقابية تهتم بالفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة، وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.¹

ثالثاً: المعايير المهنية:

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد المعايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معهم مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة، ومما سبق يتبيّن أيضاً أنّ تطبيق مفهوم المساءلة يتفق

¹ - هوام جمعة، مرجع سابق، 2012، ص 12.

مع أسلوب حوكمة الشركات بما يتطلبه من شفافية وإفصاح عن المعلومات، يدعم عملية التواصل والتعاون بين المالك والإدارة، وبالتالي نجاح المؤسسة.

رابعاً: المعايير الفنية:

إنّ توفر المعايير الفنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات، مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجّهت مجالس المعايير الحسابية وعلى رأسها مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

وعليه يتّضح أنّ وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسنّ القوانين التي تنظّم عمل الشركات، وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي، مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة، مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المؤسسة، ولذلك فإنّ مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحكومة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العملية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحكومة، كما أنّ هذه الأخيرة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية

تتأثر درجة جودة المعلومات المحاسبية بعدة عوامل:¹

أولاً: العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

إنّ الظروف التي تعيش فيها المؤسسات تؤثر على جودة المعلومات التي يجب تقديمها ومقدارها وأثرها على المؤسسة ومقدارها للاستفادة منها، حيث تختلف المعلومة المحاسبية التي يتم عرضها والتقارير المالية المنشورة من دولة لأخرى، وقد أثبت معظم الباحثين سبب هذا التباين في محتوى لتقارير المالية أو التّوّع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر.

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لن تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوبة في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات، وتكون النتيجة اتّخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحمّلها

¹ - بوتيفان خضرة، الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2015، ص 64.

مستخدمو المعلومات في جمعها، ومثال العوامل الاقتصادية التّضخّم حيث يترتّب على تزايد معدّلات التّضخّم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعدّ وفقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ثالثاً: العوامل السياسية:

إنّ العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية، لأنها تلزم تحديد الاحتياطات من المعلومات المحاسبية في مستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معيّنة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات.¹

رابعاً: العوامل القانونية:

إنّ العوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، خصوصاً مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعدّ فيها المعلومات وكيفية عرضها بالتقارير المالية، وذلك بهدف إضفاء عليها نوعاً من التّقة لمستخدميها، ويمكن القول أنّ القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي إحدى العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص التّوعية للمعلومات.

خامساً: العوامل الثقافية:

الجدير بالذّكر أنه كلما تغيّر المستوى الثقافي لأي بلد تغيّر أيضاً هيكل ونظم العمليات المحاسبية، ومن أهم العوامل الثقافية المستوى التعليمي، إذ نجد أنّ البلدان التي تعاني من تدنّي المستوى التعليمي فيها يصعب على أغلبية الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتّخاذ القرارات المختلفة، على عكس البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل.²

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المحاسبية

يمكن قياس جودة المعلومات على النحو التالي:

أولاً: الدّقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التّعبير على جودة المعلومات بدرجة الدّقة التي تتّصف بها المعلومات، أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شكّ أنه كلما زادت دّقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في

¹ - يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 45.

² - محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص 28.

التعبير عن الحقائق التاريخية، أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات، فإنه لا يمكن تحقيقه، وذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل، وبالتالي فهي على درجة من اليقين وعدم التأكد، لذا غالبا ما تتم التوضيح بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

ثانيا: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما: صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن أن تأخذ المنفعة إحدى الصور التالية:

1- منفعة الشكل: تعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

2- المنفعة الزمنية: تعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي يعظم كل من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

3- المنفعة التقييمية والتصحيحية: تعني ارتفاع قيمة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ثالثا: الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر الفعالية عن مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها "مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة"، ومن ثم فإن فعالية المعلومات هي مقياس لجودتها، كما أن الفعالية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف، وهذا يعني أن درجة الفعالية أنها تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة.

رابعا: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ أنه "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل"، أي أن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن المؤكد أن جودة المعلومات أنها تتمثل في قدرتها التنبؤية والتخفيض من حالة التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات من نماذج التنبؤ.¹

خامسا: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام والسلطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمرجات والنتائج التي تم تحقيقها.

¹ - مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 305 - 306.

المبحث الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة الحالية

أ- دراسة نصر الدين حامد أحمد النور: معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العامة في السودان أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

تناولت الدراسة معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وفقا لمواجهات معايير التقارير المالية الدولية والإفصاح الكافي عنها.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على التغيرات التي طرأت على المعايير لتصبح معايير التقارير المالية الدولية، وقد اختبرت الدراسة تأثير المعايير التالية:

- تصنيف الأدوات المالية؛
- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية؛
- الإفصاح عن الأدوات المالية؛
- جودة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة.

وقد أتت هذه الدراسة عددا من المناهج الملائمة لهذا النوع من الدراسات مثل: المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث، منهج القياس باستخدام استمارة الاستبانة وتحليلها بنظام SPSS.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- إنّ لمعايير التقارير المالية الدولية دور مهم وحيوي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية؛
- تعتبر معايير التقارير المالية الدولية والقواعد المحاسبية الواردة فيها ذات أهمية، وتختلف عن المعايير المحاسبية الأخرى، مع أنها تحسّن للمعايير المحاسبية الدولية.

ب- دراسة سميحة بوحفص: أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه في علوم التسيير، تخصّص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

الهدف من هذه الدّراسة هو معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية الرئيسية والثانوية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وقد تضمّنت هذه الدّراسة جانبين؛ جانب نظري وجانب تطبيقي، حيث تم التّطرّق في الجانب الأول إلى كل من الإطار النظري لمتغيّري الدّراسة؛ وهما خصائص المعلومات المحاسبية واتّخاذ القرارات المالية، أما في الجانب التّطبيقي تم الاعتماد على استبيان صمّم لخدمة أهداف هذه الدّراسة وورّع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS V23.

كان من أهم التّنتائج المتوصّلة إليها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة بين خصائص المعلومات المحاسبية واتّخاذ قرار التّمويل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي يوجد تأثير لهذه الخصائص على هذا النوع من القرارات، في حين أنه تمّ نفي هذه العلاقة فيما يخص أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ج- دراسة مخلوفي محمد عادل: انعكاسات النّظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية بورقلة)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصّص محاسبة، 2014-2015.

تهدف الدّراسة إلى تحليل آثار النّظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر على جودة نظام المعلومات المحاسبية بمختلف عناصره (المدخلات، العملات والمخرجات)، سونلغاز -المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز لولاية ورقلة-

محل الدّراسة التطبيقية: وقد قامت الدّراسة بالوقوف على الجديد الذي جاء به النّظام المحاسبي المالي فيما يخص مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتتبع المعلومات المالية ضمن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة محل الدّراسة بهدف مقارنة الجودة في مخرجاته مع متطلّبات النّظام المحاسبي المالي.

لقد اعتمدت الدّراسة على أدوات التحليل المالي من خلال قياس وتقييم تطوّر الأرصدة والنّسب المالية في القوائم المالية، كما تمّ استخدام الانحدار اللوجستي المتعدّد من خلال قياس علاقات إجراءات النّظام المحاسبي المحققة للفهم والملاءمة والمقارنة في القوائم المالية كمتغير مستغل، وجودة نظم المعلومات المحاسبية كمتغير تابع.

د- دراسة كافي محمد ولقواف خالد: مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

باستخدام المنهج الوصفي كمنهج رئيسي، وبالاعتماد على أسلوب التحليل مستخدماً دراسة حالة لدراسة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بالبويرة.

هدفت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: محاولة عرض مفهوم ومكونات نظام المعلومات المحاسبي، التطرق إلى دور أهمية نظم الرقابة والمراجعة الداخلية في مراقبة المعلومات المحاسبية، إبراز تأثير الرقابة الداخلية على تقييم نظام المعلومات المحاسبي، تحقيق هدف علمي وهو إضافة مرجع جديد في هذا المجال. نتائج الدراسة بعد التتبع لخطوات وإجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية لنظام المعلومات المحاسبي على المؤسسة، وبعد الدراسة الميدانية برزت بعض نقاط الضعف حسب ما أتيح للباحث من المعلومات منها: عدم التزام بعض العاملين بأوقات العمل، عدم وجود مصلحة للاستلام.

رغم كل ذلك المؤسسة تعتمد على الاعتماد على عملية الجرد المستمر، استخدام الإعلام الآلي في كل الأقسام، فهذا الأخير يساعد على الاطلاع على حركة المخزون، استخدام التقارير الدورية كأداة مراقبة مستمرة لنشاط كل قسم.

ذ- دراسة عادل حسن محمد الشيخ إسماعيل (2016): دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي لقطاع التأمين، دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين بجمهورية السودان والمملكة العربية السعودية.

تهدف الدراسة إلى عرض تطوّر المراجعة الداخلية وأهدافها لدراسة أباب عدم انتشارها في المنشآت المالية، بيان دور المراجع الداخلي في مراجعة أنظمة الجودة ومراقبة وتحسين أداء المنشآت.

علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة وارتباطها بتحسين الأداء والجودة:

كما اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، التاريخي والوصفي التحليلي.

توصّلت الدراسة لعدّة نتائج:

- عدم توقّر القدر الكافي من الاستقلالية والحيادية للمراجع الداخلي وتبعيتها للإدارة.

- عدم وجود التأهيل المهني لكوادر المراجعة وعدم الاهتمام بالتدريب.

ر- دراسة فاطمة الزهراء رفاتية: مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومة المالية في ظل حوكمة الشركات، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الدور الذي يمكن لأن يؤديه تدقيق الحسابات باعتباره آلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المالية، وتم الاعتماد على استبيان موجّه لأفراد عينة الدراسة، وقد لخصت الدراسة إلى أنّ حوكمة شركات نظام من خلاله تُدار المؤسسة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، كما أنّ عمل مدقق الحسابات يرتكز على عناصر أساسية منها مدى موضوعيته واستقلاليته وجودة أدائه لعمله.

الدراسات الأجنبية:

Kentand servant (2006), The use of eternal audit by Austeralian companies:

هدف هذه الدراسة يتمثل في الوقوف على مدى اعتماد المراجعة الداخلية في الشركات الاسترالية والعوامل التي أدت إلى تبني وظيفة المراجعة الداخلية، وذلك من خلال استبيان شمل عينة من الشركات المدرجة في البورصة، وتوصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

- تلت الشركات فقد تثبت وظيفة المرتجعة الداخلية،

- العامل الأساسي وراء وظيفة المراجعة الداخلية هو حجم الشركة.

أوصت الدراسة بضرورة دعم إدارة المراجعة الداخلية بموظفين على مستوى عالٍ من الكفاءة المهنية.

Internal audit and financial reporting in the spanish ringeing indurate.

هدف هذه الدراسة هو اختبار العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، وبيّنت هذه الدراسة أهمية المراجعة الداخلية في ضمان جودة التقارير المالية محليا ودوليا، حيث اعتمدت على الاستبانة من خلال جمع المعلومات من مختصي المراجعة الداخلية وتحليلها في البنوك الإسبانية.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنّ التقارير المالية ذات الجودة العالية في البنوك على علاقة وطيدة بدرجة

التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين في إعداد تقارير المراجعة السنوية.

توصلت الدراسة أيضا على حتمية مشاركة المراجعة الداخلية في مراجعة القوائم المالية من اجل تحسين

جودة التقارير.

المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية:

بغرض عرض أهم أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة قمنا

بإعداد جدول لتوضيح المقارنة للبحث كما يلي: جدول يوضح مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

الجدول رقم 03 : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
نصر الدين حامد أحمد عبد النور	الاهتمام بتحسين جودة المعلومات المحاسبية: من حيث المنهج: وصفي من حيث الأسلوب: تحليلي من حيث المنهج: استقرائي التطرق إلى نظام المعلومات المحاسبي والقواعد المحاسبية	من حيث الأسلوب: استنباطي من حيث مكان الدراسة: السودان
سميحة بوحفص	التطابق في المتغير الثاني (المعلومات المحاسبية) من حيث المنهج: وصفي من حيث الأسلوب: تحليلي الاعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي	- الاختلاف من حيث الهدف - من حيث الأسلوب: استنباطي
مخلوفي محمد عادل	- التركيز على نظام المعلومات المحاسبي من حيث المنهج: وصفي من حيث الأسلوب: تحليلي من حيث الهدف: تهدف إلى تحديد نظام المعلومات المحاسبي المالي في مؤسسة الاعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي	دراسة حالة طبقت على مؤسسة سونلغاز (المديرية الجهوية بورقلة) من حيث الطريقة والأدوات المستخدمة للدراسة الميدانية
كافي محمد ولقواق خالد	التطرق لعنصر المراجعة الداخلية من حيث المنهج: من حيث الأسلوب: تطرق لنظام المعلومات المحاسبي من حيث الهدف: تقوية نظام المعلومات المحاسبي	دراسة طبقت على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوسط (البويرة) من حيث مجتمع الدراسة
عادل حسن محمد إسماعيل	الاهتمام بعنصر المراجعة الداخلية من حيث المنهج: وصفي من حيث الأسلوب: تحليلي من حيث المنهج: استقرائي من حيث الهدف: التعرف على دور المراجعة الداخلية في الأداء المالي والمحاسبي	من حيث المكان: السودان من حيث الأدوات: الاستبيان مع استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.
فاطمة الزهراء زقايقية	من حيث المنهج: وصفي من حيث الأسلوب: تحليلي من حيث الهدف: اكتشاف نقاط القوة والضعف لتحسين وضعية المؤسسة. الاعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي	من حيث المتغير الثاني من حيث الأسلوب: استنباطي من حيث الأدوات: الاستبيان

خلاصة:

تعتبر المعلومات المحاسبية إحدى الركائز الأساسية للقرارات في المؤسسات، سواء في مجال التشغيل، الاستثمار أو التمويل، كما أنها أداة هامة لتشخيص الوضعية المالية والرقابة وتقييم الأداء المالي، إضافة إلى وظائف أخرى لا تقل أهمية كالتخطيط المالي طويل وقصير الأجل، إدارة المخاطر المالية والتشغيلية، لكن حتى تؤدي المعلومات المحاسبية هذه الوظائف والمهام يجب أن تتمتع بدرجة عالية من الجودة تمنحها الموثوقية والمصداقية، وتجعل الإدارة تعتمد عليها في قراراتها وأنشطتها، وتتوافر الإدارة حزمة من الأدوات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، تأتي على رأسها المراجعة الداخلية.

إنّ المراجع الداخلي يقوم بفحص السجلات المحاسبية ويدقق العمليات المحاسبية والقوائم المالية، ويكشف بها الأخطاء والانحرافات عن المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، كما يقدم الاقتراحات العملية لمعالجة النقائص السابقة وغيرها، وبهذا فهو يساعد قسم المحاسبة المالية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

إنّ قيام المراجع الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة وكشف ما بها من نقاط ضعف، والدعوة لتصحيحها، يساهم بشكل كبير في تحسين أداء المهام في المؤسسة وما تتطلبه من قواعد وإجراءات العمل، وهو ما ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي فنظام الرقابة الداخلية الكفء والفعال يعطي ثقة كبيرة في المعلومات المحاسبية ودرجة ملاءمتها ودقتها وموضوعيتها وحيادها، والمراجع الداخلي هو الذي يكشف درجة كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يساهم في جودة المعلومات المحاسبية بشكل غير مباشر.

إنّ المعلومات المحاسبية ما هي إلا مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي، وبالتالي فجودة مدخلاته وعملياته هي المحدد الرئيسي لجودة المعلومات المحاسبية، وبهذا تأتي المراجعة الداخلية لتعطي رأياً في مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي من خلال تقييم المستندات والعمليات المحاسبية، إضافة لتقييم البنية المادية والبشرية لنظام المعلومات المحاسبي، وهذا كله بهدف جعل نظام المعلومات المحاسبي يعطي مخرجات عالية الجودة.

الفصل الثاني:

أثر المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء
المعدني Ex- Sotramet

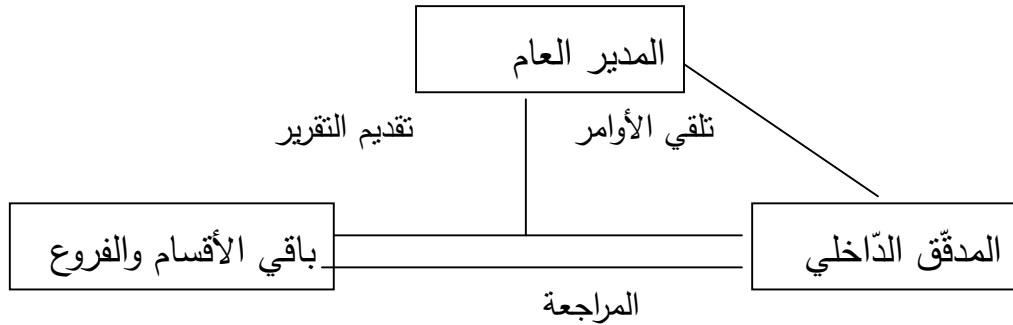
تمهيد:

تعدّ وحدة الأثاث والبناء المعدني شركة تحويل المعادن سابقا من الوحدات المتخصصة بالصناعات الثقيلة، والتي تعتبر وحدة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرّق إلى ثلاث مباحث رئيسية؛ سنتناول في المبحث الأول دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وفي المبحث الثاني منهجية الدّراسة الميدانية، أما المبحث الثالث فنحاول تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: تقديم التدقيق الداخلي في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني Ex- Sotramet

يعتبر التدقيق الداخلي الركيزة الأساسية للسير الجيد للمؤسسة فهو يتميز بقدر كبير من الاستقلالية، وهذا ما يمكنه من أداء مهمته بصفة جيدة و متميزة، حيث يكون التدقيق بصفة دورية وعلى مستوى المديرية العامة ومختلف فروعها، والشكل التالي يوضح مكانة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.¹

الشكل رقم 3: مكانة التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من الشكل أن للمدقق الداخلي مكتب خاص الذي يقوم بعملية التدقيق وكتابتها في شكل تقرير لتقديمها للمدير العام في الأخير.

المطلب الثاني: مسار عملية التدقيق الداخلي بوحدة الأثاث والبناء المعدني ووظائف المراجع الداخلي في تدقيق الحساب والقوائم المالية

أولاً: مسار عملية التدقيق:

تسير عملية التدقيق بالوحدة عبر أساليب وخطوات محددة ضمن القانون الداخلي للوحدة وهي كالتالي:²

التخطيط:

في بداية كل سنة تقوم المؤسسة بتحديد برنامج العمل الذي تراه مناسباً لتحقيق أهدافها وفرض أكبر قدر ممكن من الرقابة، حيث يقوم المدقق الداخلي بتحضير الوثائق اللازمة للقيام بالمراقبة وتحديد تاريخ المراقبة، ليتم رفع برنامج العمل إلى الرئيس المدير العام للمصادقة عليه، وعند مباشرة عملية التدقيق يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية التي هي محل التدقيق لمعرفة المخاطر التي سوف تواجه هذه المصلحة.

¹ - مصلحة التدقيق مؤسسة Sotramet

² - مصلحة التدقيق مؤسسة Sotramet

الفصل الثاني: أثر المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني

حيث غالبا ما يقوم المدقق الداخلي بالمراقبة فجأة وذلك بأمر من المدير العام، وتكون المراجعة في الفترة التي يحددها هذا الأخير.

بعد الانتهاء من المهمة يقوم المدقق الداخلي بكتابة تقرير أولي حول المهمة التي قام بها، ويقوم بعرض هذا التقرير على مديرية المصلحة التي أجريت فيها عملية المراجعة للمنافسة وإيضاح النقاط الغامضة التي قد تنشأ نتيجة سوء تفاهم بين المراجع الداخلي وموظفي المصلحة.¹

حيث بدأت التجربة إلى المراجع الداخلي قد يسجل بعض الأخطاء في تقريره ليست موجودة على أرض الواقع أو العكس، وتتمثل المرحلة التالية في كتابة التقرير النهائي الذي يعتبر خلاصة جهد يشمل جميع الملاحظات والتوصيات اللازم إتباعها ليوّجه مباشرة إلى السيد المدير العام.

العمل الميداني:

- بعد اختيار التوقيت المناسب يقوم المدقق الداخلي بالانتقال إلى المصلحة محلّ التدقيق، حيث يقوم بـ:²
- مراقبة التقارير الشهرية لجميع المصالح لدى الإدارة وتكون التقارير لها نسخة إلى السيد الرئيس للمدير العام (داخلية أو خارجية).
 - فهم العمليات من خلال مقابلة المسؤولين عن المصلحة ودراسة المستندات والوثائق.
 - تحديد مدى كفاية إجراءات الرقابة الداخلية في العملات ومقارنتها مع أفضل الممارسات.
 - مراقبة الوثائق الالكترونية وغير الالكترونية.
 - مراقبة التسيير والتنظيم لدى المصالح.
 - إعداد مسودة التدقيق الداخلي ومناقشة الملاحظات، ونتائج عملية التدقيق مع المديرية المعنية والتحقق من مدى مصداقية النتائج.
 - محاولة حلّ النتائج من خلال تقييم المقترحات وحلّها.

¹ - مصلحة التدقيق مؤسسة Sotramet

² - مصلحة التدقيق مؤسسة Sotramet

النتائج والتوصيات:

- بعد العمل الميداني يقدم المدقق الداخلي تقريراً نهائياً إلى الرئيس المدير العام ينص فيه على النتائج المتحصّل عليها أثناء دورية المراقبة، وتكون التوصيات موجّهة من طرف الرئيس المدير العام، وذلك بالقيام باجتماع لجميع مصالح المؤسسة وفروعها.

- تقييم النتائج يكون مقيماً بالتمثيل البياني بالنسبة للعام السابق، وذلك بمقارنة السنة الحالية مع السنة السابقة.

الفرع الثاني: وظائف المراجع الداخلي في تدقيق الحسابات والقوائم المالية

للمراجع الداخلي دور حاسم في تدعيم جودة المعلومات المحاسبية من خلال ثلاث وظائف رئيسية يؤديها؛¹ هي:

أ- وظيفة الفحص:

هي فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من سلامة العمليات التي تم تسجيلها، وبما أنّ البيانات المحاسبية ما هي إلا قياس كمي ونوعي للعمليات والأحداث الاقتصادية الجارية في المؤسسة فإنّ الفحص المحاسبي يمثل إصدار الحكم على مدى سلامة وصحة هذا القياس، وبالتالي يعتبر وسيلة للتحقق من مدى جودة المعلومات التي تنتج عن معالجة البيانات.

ب- وظيفة التحقق:

يقصد بها الحكم على صلاحية القوائم المالية للتعبير عن نتائج أنشطة المؤسسة المختلفة (الاستغلال، الاستثمار والتمويل) من حيث الربحية والمردودية، وعن مدى مقدرتها على تمثيل المركز المالي للمؤسسة في فترة معينة، وبما أنّ هذه الصلاحية هي أهم مؤشرات جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية، فإنّ وظيفة التحقق تبقى ضرورية للمراجع الداخليين حتى يتمكن من تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

ج- وظيفة التقرير:

تعني تقديم نتائج التدقيق المحاسبي في شكل تقرير منهجي يقدم للأطراف المعنية (مستخدمي القوائم المالية) سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وبالتالي فهو المنتج النهائي للتدقيق المحاسبي، وبناءً على الحسابات والقوائم المالية يمكن الحكم على مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم والتقارير المالية، ويمكن إبراز أهمية دور المراجع الداخلي في تدقيق الحسابات في الشكل التالي، من خلال الوظائف التي يؤديها وعلاقتها بالأطراف الأخرى.

¹ - مصلحة التدقيق مؤسسة Sotramet

المطلب الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبي هو نظام فرعي للمعلومات في المؤسسة، يتكوّن من مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل داخل إطار معيّن، وتكون مهمته تجميع وتشغيل البيانات المحاسبية طبقاً لقواعد وإجراءات محدّدة، بهدف إنتاج معلومات محاسبية ومالية، ثم تخزينها أو توصيلها لمختلف المستخدمين لها (الإدارة وفئات أخرى) بما يفيدهم في اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة.

إنّ من أهم أهداف المراجعة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمستندات الثبوتية، الدفاتر المحاسبية والدورات المستندية لمختلف الأنشطة في المؤسسة، الشراء، التخزين، الإنتاج والبيع¹، وبالتالي ضمان نوعية جيّدة للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في حماية الأصول والأموال في المؤسسة مما يجعلها توفر نظام معلومات محاسبي ملائم لأفراد الإدارة التي يستخدمونها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الملائمة.

إنّ الاختلالات في المعلومات المحاسبية تشكل مصدراً للعديد من المشاكل التشغيلية في المؤسسة، إضافة لمشاكل مع المتعاملين معها، وينتج عن الاختلالات عدم سلامة المعلومات المحاسبية الهامة، وتأخر توصيلها لمتّخذي القرار في الوقت المناسب.

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

سندرج في هذا المبحث وصف مجتمع الدراسة والعينة التي تمثله، وكذلك أداة جمع البيانات من المستقصيين وطرق إعدادها واختبار صدقها وثباتها، ومصادر الحصول على المعلومات والأدوات والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سننترق في هذا المطلب إلى عرض الطريقة المتبعة في الدراسة الميدانية، من خلال اختيار مجتمع الدراسة وعينته، وتحديد المتغيرات وطرق جمعها.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

2. نموذج الدراسة:

يقصد بنموذج الدراسة إعطاء تصور واضح للمتغيرات المكونة للبحث ودراستنا هذه تتشكل من متغيرين، الأول تابع وهو جودة المعلومات المحاسبية والثاني مستقل ويتمثل في المراجعة الداخلية والسؤال المطروح هنا هو: كيف يتم قياس متغيرات الدراسة؟

¹ - مصلحة التدقيق في وحدة الأثاث والبناء المعدني مؤسسة Sotramet

3- أداة الدراسة

تتمثل الأداة المستخدمة في هذه الدراسة في الاستبيان من أجل الحصول على بيانات، وقد شملت قائمة الاستبيان على عدد من الأسئلة يكمل بعضها بعضاً من أجل اختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال مقياسين: المقياس الأول المراجعة الداخلية في المؤسسة كمتغير مستقل، والمقياس الثاني جودة المعلومات المحاسبية كمتغير ثابت ويتكون الاستبيان من محورين:

المحور الأول ويمثل في المراجعة الداخلية في مؤسسة

المحور الثاني ويمثل جودة المعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

أولاً : الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

بعد استرجاعنا لاستمارات الاستبيان ومن أجل تحليل البيانات التي تحتويها للحصول على مخرجات لجميع عباراته ومحاوره ومعرفة مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على محاور الاستبيان، فقد تم استخدام الأدوات التالية:

1-النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض إستجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات المحور الأول الثاني الدراسة، ومن خلاله يمكن حساب الإنحرافات (SPSS) وترتيب عبارات كل عنصر حسب أعلى متوسط.

2-الانحراف المعياري: وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف إستجابات أفراد الدراسة اتجاه كل عبارة.

3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لقياس مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الإستبيان مجتمعة.

6-تحليل الإنحدار البسيط: لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، واضعين في الحسبان هامش الخطأ، والذي يؤول إلى الصفر عند تقدير متغيرات النموذج، ومن خلاله يتم الحكم على قبول الفرضية من عدمه.

7- R² معامل التحديد: لقياس مدى مساهمة المتغير التابع في المتغير المستقل، للكشف عن النسبة التي يؤثر بها المتغير المستقل على المتغير التابع بحيث أنه كلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت المساهمة أكبر، أما النسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى خارج موضوع الدراسة وكذلك للخطأ العشوائي.

ثانيا: ثبات الاستبيان

يعرف الثبات على أنه الاتساق في نتائج الأداة، كما يقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج فيما لو تم تطبيق الأداة في نفس الظروف ومن أشهر مقاييس الثبات نجد مقياس (Crombach's ALPHA) ألفا كرومباچ، فهو يستخدم في حالة وجود أكثر من بديلين للإجابة وهذا لمعالجة عبارات الاستبيان والتأكد من ثباتها.

الجدول رقم 04: معاملات الثبات

معايير الثبات	معايير الاستبيان
0.921	المحور الأول
0.814	المحور الثاني
0.926	الاستبيان ككل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه بأن معامل الثبات للمحورين قد بلغنا على التوالي (0.926-0.814) وهي قيم تفوق 0,75 وقريبة من 1، أما معامل الثبات للاستبيان ككل فقد بلغت قيمته (0.926) وهذا يدل على أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات مما يعني أننا متأكدون بنسبة % 92.6 من الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة توزيع أداة الدراسة على نفس مجتمع الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل الدراسة الميدانية، حيث أننا سنقوم من خلالها بتبويب البيانات الواردة من الاستبيانات المسترجعة على خصائص العينة ومن ثم نحاول القيام بمعالجة إجابات العينة وتحليلها وتفسيرها، ثم اختبار الفرضيات لاستخلاص النتائج منها.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية

سنعرض من خلال هذا المطلب توزيع تحليل البيانات الشخصية التي وردت في الاستبيان والمتمثلة فيما يلي:

يلي:

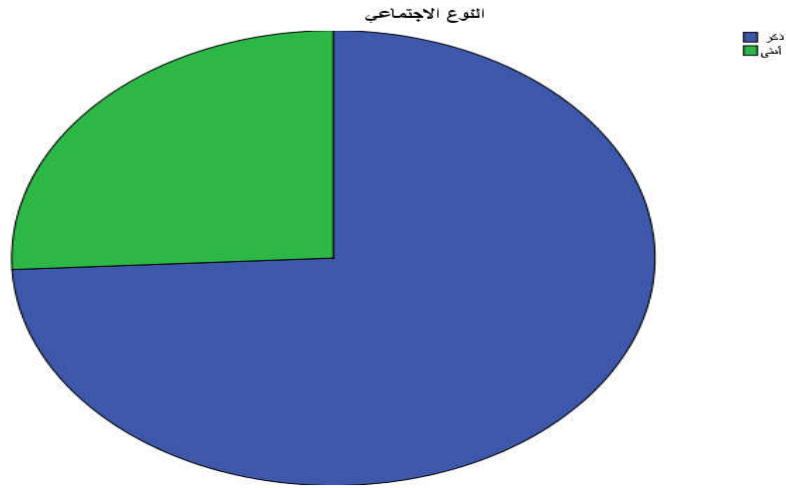
أولاً: النوع الاجتماعي

الجدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	74.2%
أنثى	08	25.8%
المجموع	31	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم 4: توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

نلاحظ من الشكل (5) والجدول رقم (4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الموظفين هم من الذكور إذ بلغ عددهم 23 فرد بنسبة 74.2% من مجموع أفراد العينة، بينما بلغ عدد الإناث 08 فرد بنسبة 25.8% من مجموع أفراد العينة.

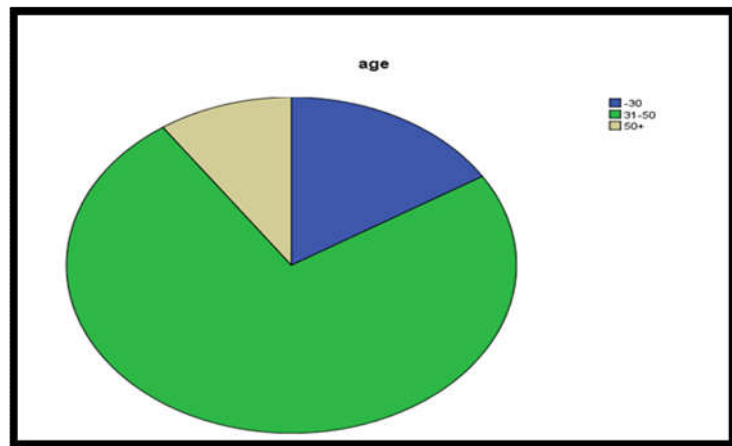
ثانيا: الفئة العمرية

الجدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	05	%16.1
31-50 سنة	23	%74.2
أكثر من 50 سنة	03	%9.7
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم 5: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبتين من اعتماد على الجدول (5)

يتضح من الشكل والجدول أعلاه أنّ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر أنّ معظمهم تتراوح أعمارهم من 30 سنة إلى 50 سنة بنسبة 74.20%، ثم تليها فئة الأقل من 30 سنة عددهم 05 بنسبة 16.01% وأخيرا الفئة التي أعمارهم أكبر من 50 سنة عددهم 3 بنسبة 9.7%.

ومن هنا نلاحظ أنّ الفئة الغالبة هي الفئة التي تتراوح من 30 سنة إلى 50 سنة وهي الفئة المناسبة للعمل.

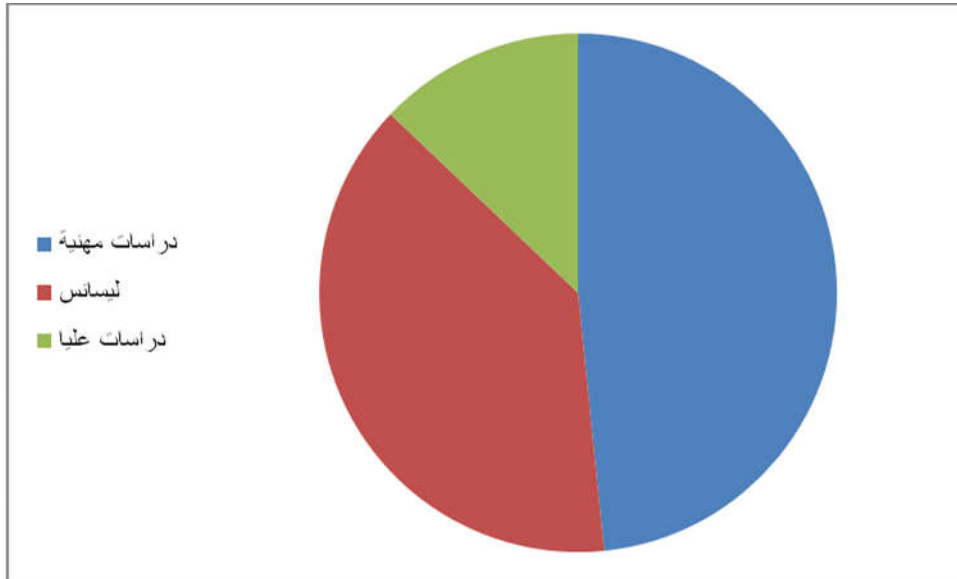
ثالثا: المؤهل العلمي

الجدول رقم 07: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دراسات مهنية	15	%48.4
ليسانس	12	%38.7
دراسات عليا	04	%12.9
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أنّ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي أنّ الفئة الغالبة هي أفراد العينة الذين مستواهم دراسات مهنية عددهم 15 بنسبة %48.4، ثم تليها حاملي شهادة الليسانس عددهم 12 بنسبة %38.7 وأخيرا الذين مستواهم دراسات عليا عددهم 04 بنسبة %12.9.

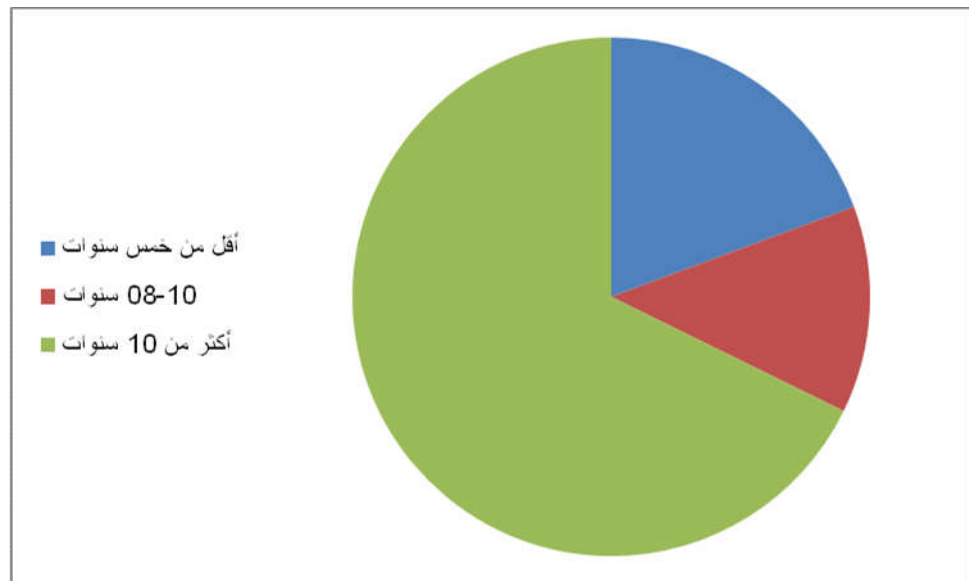
رابعاً: سنوات الخبرة

الجدول رقم 08: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من خمس سنوات	06	%19.4
08-10 سنوات	04	%12.9
أكثر من 10 سنوات	21	%67.7
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم 8: توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول والشكل أنّ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة هم الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات عددهم 21 بنسبة 67.7، ثم تليها الفئة التي خبرتها أقل من خمس سنوات عددهم 06 بنسبة 19.4، وأخيراً الأفراد الذين خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات عددهم 04 بنسبة 12.9.

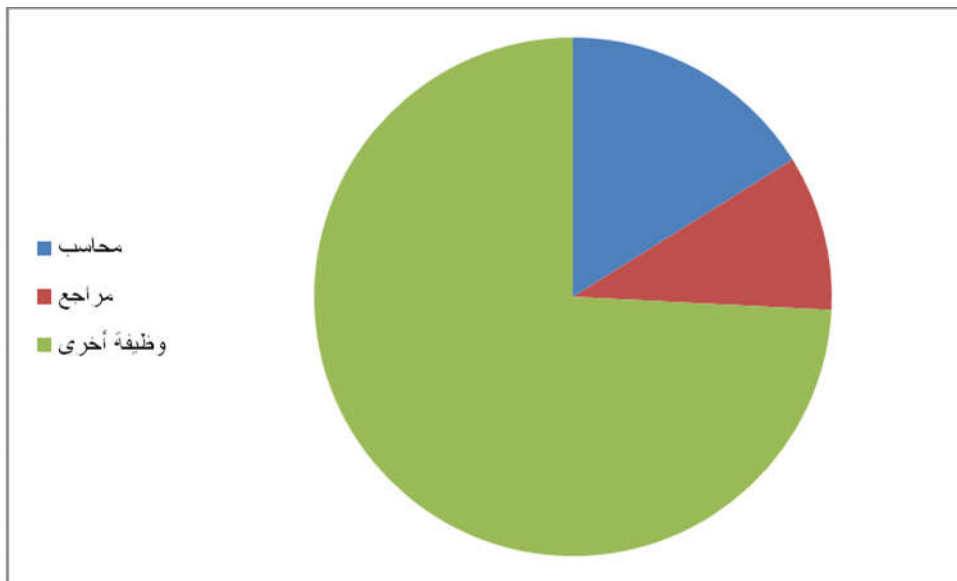
خامسا: المسمى الوظيفي

الجدول رقم 09: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
محاسب	05	%16.1
مراجع	03	%9.7
وظيفة أخرى	23	%74.2
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم 9: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (8)

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أنّ توزيع أفراد عينة الدراسة الأفراد الذين يعملون في مناصب أخرى هي الفئة الغالبة وعددهم 23 بنسبة %74.2، ثم تليها فئة الأفراد الذين يعملون محاسبين عددهم 05 بنسبة %16.1، وأخيرا الفئة التي تحتل مناصب مراجع عددهم 03 بنسبة %9.7.

الفصل الثاني: أثر المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني

المطلب الثاني: دراسة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة

أولاً: درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لعبارات المراجعة الداخلية في المؤسسة

وقد كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الثاني كما يلي:

الجدول رقم 10: استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المراجعة الداخلية

رقم العبارة	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
	موافق	محايد	غير موافق			
01	22	01	08	2.45	0.888	موافق
02	28	03	00	2.90	0.301	موافق
03	30	01	00	2.97	0.180	موافق
04	25	05	01	2.77	0.497	موافق
05	19	11	01	2.58	0.564	موافق
06	21	09	01	2.65	0.551	موافق
07	30	01	00	2.97	0.180	موافق
08	23	08	00	2.74	0.445	موافق
09	25	06	00	2.81	0.402	موافق
10	25	03	03	2.71	0.643	موافق
المراجعة الداخلية						
				2.755	0.331	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم () بأن المتوسط الحسابي لعبارات المراجعة الداخلية بشكل عام يساوي 2.755 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المجال.

الفصل الثاني: أثر المراجعة الداخلية على جودة المعلومة المحاسبية في مؤسسة وحدة الأثاث والبناء المعدني

ثانياً: درجة استجابة أفراد عينة الدراسة لعبارات جودة المعلومات المحاسبية

وقد كانت نتائج مدى موافقة أفراد العينة واتجاهات إجاباتهم على عبارات المحور الأول كما يلي:

الجدول رقم 11: استجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات متغير أداء المؤسسة

رقم العبارة	درجة الموافقة			الاتجاه الإجابة
	موافق	محايد	غير موافق	
01	26	02	03	موافق
02	26	01	04	موافق
03	22	04	05	موافق
04	24	07	00	موافق
05	31	00	00	موافق
06	25	04	02	موافق
07	26	03	02	موافق
08	26	02	03	موافق
09	25	06	00	موافق
10	24	04	03	موافق
11	28	02	01	موافق
12	25	04	02	موافق
13	27	02	02	موافق
14	24	02	05	موافق
15	25	05	01	موافق
16	28	01	02	موافق
17	27	03	01	موافق
جودة المعلومات المحاسبية				موافق
			2.76	0.374

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول رقم () بأن المتوسط الحسابي لعبارات جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام يساوي 2.76، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المجال.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وتحليلها

أولاً: اختبار الفرضية الأولى

لاختبار الفرضية الأولى والتي جاءت على النحو التالي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة محل الدراسة، تم حساب معامل بيرسن بين المتغيرين المستقل والتابع والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 3: معامل الارتباط بيرسن بين متغيرين الدراسة

معامل الارتباط	المعنوية	حجم العينة
0.597	0,01	31

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط تقدر بـ 0.597 والمعنوية (مستوى الدلالة) أقل من 0,05 وهذا ما يدل على وجود ارتباط معنوي ووجود علاقة ارتباط طردية قوية بين المراجعة الداخلية وجودة المعلومات المحاسبية ذات دلالة إحصائية، وبهذا يتم إثبات الفرضية الأولى.

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم 4: لاختبار الفرضية الثانية التي جاءت على النحو التالي:

معامل الانحدار	الثابت	معامل التحديد
0.719	0.784	0.356

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في العينة محل الدراسة، كما أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.356 أي أن المراجعة الداخلية المطبقة في المؤسسة محل الدراسة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 35.6% وبهذا توصلنا إلى إثبات الفرضية الثانية التي جاءت على النحو التالي:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمراجعة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية في العينة محل الدراسة.

ومنه معادلة الانحدار للفرضية الثانية هي:

$$Y = 0,719\alpha + 0.784$$

خلاصة:

تحتل المراجعة الداخليّة دوراً هاماً في المؤسسة من خلال قيام المراجع بفحص وتدقيق المعلومات المحاسبية في إطار تحكّمه مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها، وترشده في عمله ليكون على أكمل وجه، وكذلك من خلال إتباع أساليب وإجراءات للخروج برأي فنيّ محايد حول عدالة وصحة ومصداقية الوضعيّة الماليّة للمؤسسة.

من خلال دراستنا هذه حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع بعرض مهام المراجع الداخلي بالمؤسسة، وكانت جلاً ملاحظتنا على مدى تأثير المراجع الداخلي على مصداقية المعلومة المحاسبية، وقد توصلنا إلى أنّ له دور مهم من خلال المهام التي يقوم بها، وكذلك النّصائح والإرشادات التي يقدّمها من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية وجودة عالية وتكون مفيدة لنجاح واستمرارية المتوسّطة.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بإبراز المساهمة الفعّالة التي تلعبها المراجعة الداخلية في تحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وكذا الخدمات التي تقدّمها المراجعة الداخلية في حماية أصول المؤسسة، وانطلاقاً من بحثنا؛ وجدنا أنّ المراجعة الداخلية هي تلك الوظيفة المستقلّة التي تمارس بكل موضوعيّة وفي جميع مجالات وظائف المؤسسة، والتي ترمز بصفة عامة إلى فحص مدى صحة المعلومات المحاسبية تصل إلى المسؤولين وتعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به في المؤسسة، وبالتالي فإنّ المراجعة الداخلية عبارة عن وظيفة يقوم بتأديتها موظفون داخل الشركة، وتتناول فحص انتقادي للإجراءات والسياسات وتقييمها، وإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيقها ومن سلامة مقوّمات الرقابة الداخلية.

ومنه؛ فإنّ المراجعة الداخلية تبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضّمان لمستخدمي القوائم المالية من خلال الرّأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة عدالة تلك القوائم المالية.

كما استخلصنا بأنّ المعلومات أصبحت مصدراً رئيسياً لحياة المؤسسة وديمومتها ولها تأثير على قدرتها في المنافسة، والبقاء في مجال الأعمال، لذلك تفيد هذه المعلومات بشكل كبير وفَعّال متّخذي القرار، ومنه يجب على المؤسسة القيام بمراجعة العمليات المحاسبية وذلك من أجل التّحسين في جودتها.

النتائج:

مما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ يساهم تطبيق المراجعة الداخلية داخل المؤسسة في حماية أصولها؛
- ✓ تستعين المؤسسات بالمراجعة الداخلية من أجل تحقيق أهدافها وتحديد نقاط الضّعف والقوّة والتقليل من الأخطاء، والغش والاحتيال التي من شأنها عرقلة الهدف المنشود؛
- ✓ يجب على أي مؤسسة الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية مراعية مجموعة من الشّروط الموضوعيّة لتكون هذه الوظيفة ذات فعالية، وتتمثّل هذه الشّروط في المعايير التي يجب تطبيقها؛
- ✓ تعتمد الإدارات على وظيفة المراجعة من أجل تعزيز نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ للمراجعة الداخلية دور مهم في جعل المعلومات المحاسبية ملائمة لمستخدميها؛
- ✓ تساهم المراجعة الداخلية في تحسين ملاءمة المعلومة المحاسبية من خلال القيمة التنبؤية للمعلومة وتوقيتها المناسب وصحة التوقعات السابقة؛
- ✓ تساهم المراجعة الداخلية في زيادة الموثوقية للمعمومة المحاسبية سواء من ناحية مصداقية المعلومة وقابليتها للقياس أو حياديتها؛

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها؛ نوصي بما يلي:

- ضرورة اعتماد مراجعة داخلية فعّالة وهذا لما تجنيه من فوائد جزّاء اعتمادها؛
- ضرورة تطبيق وتنفيذ توصيات المراجع الداخلي والعمل بها؛
- العمل على تنفيذ وظيفة المراجعة الداخليّة في المؤسسة وتفعيل لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المؤسسة؛
- التأكيد من صحة الرقابة الداخلية وفرض رقابة دائمة عليها عن طريق وضع أنظمة رقابة داخلية يساعد في التحقق من سلامة العمليات المحاسبية والوثائق المالية من الغش والأخطاء وغيرها؛
- يجب أن يكون قسم المراجعة الداخلية مستقل عن الأقسام الأخرى لضمان استقلالية المراجع الداخلي وعدم تعرّضه لأي ضغط؛
- ضرورة الاهتمام بنظام المعلومات في المؤسسات الاقتصادية لأنه يعتبر مصدرا للمعلومة المحاسبية× ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تذكر في التقرير النهائي للمراجع الداخلي

آفاق الدراسة:

يمكن أن يكون موضوع بحثنا امتداد لمواضيع وبحوث مستقبلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ؛ نذكر:

- دور المراجعة الداخلية في الحدّ من مخاطر أنظمة المعلومات؛
- فعالية المعايير الدولية للمراجعة الداخليّة في الأداء الفعّال لوظيفة المراجعة الداخليّة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

1. براهيم بلال، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، دراسة عيّنة من المراجعين الداخليين، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس، الجزائر، 2015.
2. الخطيب رافعي، الأصول العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، 1998.
3. خلف الله الوردات، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الصادرة عن "A" الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
4. خلف عبد الله الوردان، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
5. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، 1998.
6. طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
7. عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
8. محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الدراسات السابقة والبحوث التجارية، كلية التجارة، ع 01، مصر، 2005.
9. محمد التهامي طواهر ، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار والممارسة التطبيقية، ط 02، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، 2005.
10. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. محمد بوتين، مراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط 02، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
13. محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.
14. منصور حامد محمود وآخرون، أساسيات المراجعة، جامعة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر.
15. مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

16. الوقاد سامي محمد وديان محمد لؤي، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
17. يوسف جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، ط 2، 2007.
18. يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
19. يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

II / الأَطْرُوحَاتِ وَالْمَذْكُورَاتِ

أ/ الأَطْرُوحَاتِ:

1. أحمد إياد صبحي أبو شعبان، مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات والكليات للمتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة، بحث استكمالي لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016.
2. حميداتو صالح، دور المراجعة الداخلية في تدنئة المخاطر الجبائية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2014-2015.
3. عبير محمد فتحي العيفي، معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
4. عصام محمد الطويل، مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية -دراسة تطبيقية- مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
5. علوان محمد أمين، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في المحاسبة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016.

ب/ المَذْكُورَاتِ:

1. بوتيفان حمزة، الإفصاح المحاسبي حدوده وأثره على جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.
2. الجوهري لحنون، أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومة المحاسبية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة بسكرة، 2018.
3. حفيظ هاجر كلثوم، المراجعة الداخلي كآلية تفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة البويرة، 2015.

4. سحار فيصل، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014-2015.
5. عايدة ديار، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أم البواقي، 2019.
6. كافي محمد وخالد لقواق، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة مقدّمة ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق قسم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج، 2014-2015.
7. ناجي بن يحي، دور جودة المعلومات عن المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي، كذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2012-2013.

ج/ المجالات والجرائد:

- الإمام احمد يوسف محمد وبخرون، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار تطبيق على بنك الاستثمار المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان، ع 16، 2015.

د/ الملتقيات:

- هوام جمعة، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012.

الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة استبيان

أخينا الفاضل/ أختنا الفاضلة: السلام عليكم

يسرنا أن نقدم لسيادتكم هذه الاستبانة التي صممت للحصول على بعض البيانات اللازمة التي نقوم بإعدادها في إطار التحضير لبحث بعنوان: " دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة معلومات المحاسبية_دراسة حالة وحدة الأثاث والبناء المعدني ex_sotramet خميس مليانة ولاية عين الدفلى -"، وذلك من أجل الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، نأمل منكم الإجابة على كل الأسئلة بكالدقة وموضوعية، علما أن الإجابات ستكون موضع السرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام وشكرا على تعاونكم

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة

- 1-النوع الاجتماعي: ذكر أنثى
- 2-العمر: أقل من 30 سنة من 31 إلى 50 سنة 50 سنة فما فوق
- 3-المؤهل العلمي: دراسات مهنية ليسانس دراسات عليا
- 4-عدد سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 6 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات
- 5-التخصص العلمي: محاسبة مالية واقتصاد علوم تجارية تخصص آخر
- 6-المسمى الوظيفي: محاسب مراجع قسم وظيفة أخرى

الجزء الثاني: أسئلة متعلقة بمتغيرات الدراسة

المحور الأول: المراجعة الداخلية في المؤسسة

ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة

الرقم	العبارات المفسرة	غير موافق	محايد	موافق
01	تتوفر مؤسساتكم على مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية.			
02	تعمل المراجعة الداخلية على حماية أصول المؤسسة وفق لإجراءات الرقابة الداخلية.			
03	توفر المراجعة الداخلية معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.			
04	يؤخذ بتوصيات المراجع الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية.			
05	يتمتع المراجع الداخلي باستقلالية عمله			
06	تعتمد الإدارة العليا على تقارير المراجعة الداخلية في قراراتها			
07	يقوم المراجع الداخلي بعمليات الفحص وإعطاء نصائح لمؤسسة على عمليات التي تتم مراجعتها.			
08	يقدم المراجع الداخلي المعلومات لإدارة العليا بشكل دقيق و منظم لإتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص و تقويم وسلامة نظام المعلومات.			
09	يستخدم المراجع الداخلي أساليب وإجراءات المراجعة لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.			
10	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية.			

المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية

ضع علامة X أمام الإجابة المناسبة

الرقم	الملائمة	غير موافق	محايد	موافق
01	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة ملائمة ومناسبة تؤثر في قرارات مستخدمها.			
02	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة ذات قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة و فعالية قرارات مستخدمها.			
03	تستخدم التقارير المالية كأداة فعالة لتحقيق الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.			

			04	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمؤسسة بقيمة استرجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها واتخاذ القرارات من خلالها.
			05	تتضمن القوائم المالية المفصح عنها معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرار.
			06	تعبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية.
			07	تمتاز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية بالموضوعية ويمكن التحقق من صحتها.
			08	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية بالحياد والبعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى مستخدميها.
			09	يؤدي تقرير مراجع الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
			10	من الضروري الإفصاح عن معلومات محاسبية ملائمة حتى ولو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة
			11	تتضمن التقارير المالية المفصح عنها معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج السنوات السابقة أو مع شركات من نفس القطاع.
			12	تهتم المؤسسة بمبدأ الثبات في الطرق والسياسات والأساليب المحاسبية من فترة إلى أخرى بهدف زيادة الثقة بالقوائم المالية.
			13	يتم تقديم لمستخدم القوائم المالية معلومات تسمح له بإجراء مقارنات لعدة سنوات.
			14	ترفق المؤسسة القوائم المالية بملحقات لتفسير تغير طرق التقييم.
			15	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية.
			16	يتم توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.
			17	يتم توضيح الطرق المتبعة في تقييم مختلف الحسابات ضمن الإيضاحات المكملة للقوائم المالية.

الملحق رقم 02: مخرجات spss

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid m	23	74.2	74.2	74.2
f	8	25.8	25.8	100.0
Total	31	100.0	100.0	

age

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid -30	5	16.1	16.1	16.1
31-50	23	74.2	74.2	90.3
50+	3	9.7	9.7	100.0
Total	31	100.0	100.0	

nivea

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid a	15	48.4	48.4	48.4
b	12	38.7	38.7	87.1
c	4	12.9	12.9	100.0
Total	31	100.0	100.0	

ex

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid -5	6	19.4	19.4	19.4
6-10	4	12.9	12.9	32.3
+10	13	41.9	41.9	74.2
4	8	25.8	25.8	100.0
Total	31	100.0	100.0	

Statistics

	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7	x8	x9	x10
N Valid	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	2.45	2.90	2.97	2.77	2.58	2.65	2.97	2.74	2.81	2.71
Std. Deviation	.888	.301	.180	.497	.564	.551	.180	.445	.402	.643

Statistics

	y1	y2	y3	y4	y5	y6	y7	y8	y9	y10	y11	y12	y13	y14	y15	y16	y17	x	y
N Valid	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean	2.74	2.71	2.55	2.77	3.00	2.74	2.77	2.74	2.81	2.68	2.87	2.74	2.81	2.61	2.77	2.84	2.84	2.7548	2

Statistics

		y1	y2	y3	y4	y5	y6	y7	y8	y9	y10	y11	y12	y13	y14	y15	y16	y17	x	y
N	Valid	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		2.74	2.71	2.55	2.77	3.00	2.74	2.77	2.74	2.81	2.68	2.87	2.74	2.81	2.61	2.77	2.84	2.84	2.7548	2
Std. Deviation		.631	.693	.768	.425	.000	.575	.560	.631	.402	.653	.428	.575	.543	.761	.497	.523	.454	.31074	.3

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.926	27

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.814	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.921	17

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.597 ^a	.356	.334	.30534

a. Predictors: (Constant), x

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.497	1	1.497	16.055	.000 ^a
	Residual	2.704	29	.093		
	Total	4.201	30			

a. Predictors: (Constant), x

b. Dependent Variable: y

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.784	.497		1.577	.126
	x	.719	.179	.597	4.007	.000

a. Dependent Variable: y